رُدُودُ السَّمِين الحَلَبِيّ النحويَّة (المتوفى سنة 756هـ)
عَلَى أبي حيّان بين الدليل النقلي والدليل العقلي(الزمخشري أنموذجاً)

م.م. هند قصي حسن

الملخص

هدف هذا البحث معرفة موقف السَّمين الحلبيّ (ت 756هـ) في كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) من ردود أبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ) على الزمخشري. فقد رأيناه في مواطن الدفاع عن الزمخشري كان يفند رأي شيخه أبي حيّان بصورة واضحة.

كان المنهج الذي اتبعه السَّمين الحلبيّ في ردوده على أبي حيان متعدد الصور والأشكال ، فقد تناول بالدراسة الأصول والأدلة التي احتج بها في ردِّ اتهامات شيخه أبي حيان على الزمخشري ، إذ اتخذ أسلوباً علمياً مميزاً. فراح يردُّ عليه بطرائق مختلفة تبعاً للحاجة والموقف وطبيعة المسألة النحويَّة ، فكان يرد عليه معتمداً النقل سبيلاً له عن طريق السماع. وأحياناً يعتمد الاستدلال العقلي لفهم الأحكام النحويَّة.

كما أظهرت نتائج البحث أنَّ الأسباب التي دفعت السَّمين الحلبيّ للردِّ على أبي حيّان ، لم تكن نابعة من منهج عقائدي بينهما ، كما كان بين الزمخشري وأبي حيّان ، وإنما هو نابع من فكر نحوي ، أو لربما أراد السميَّن أن ينبه على هذه الردود ، أو ربّما حدث ذلك بسبب اختلاف الفهم بينهما في المسألة الواحد ، فأبو حيّان فَهِمَ شيئاً والسَّمين فهم شيئاً آخر ، ولهذا كان الموقف المتضاد من رأي الزمخشري ، فالاختلاف في الفهم أدى إلى الاختلاف في المواقف الأخرى ، بدليل أنَّ الزمخشري كلما أوجد تخريجاً ما ، ذهب أبو حيّان يبحث عن آخر فيبطل قول الزمخشري بدليل وبغير دليل.

أو قد يكون السبب هو اختلاف مواقف أبي حيّان في الردِّ على الزمخشري ، فقد كان لا يسلّم بما قال لذا راح يرميه باتهامات مختلفة.

مُقَدِّمة :

أدرك علماء العربيَّة أهمية علم النحو ، ووضعوا له الأصول والقواعد منذ نشأته الأولى. ولاشك أن الردود النحويَّة من الموضوعات المهمة التي حظيت بالاهتمام الكبير من قبل النحاة. لذا نجد المصنفات النحويَّة مليئة بالردود والاعتراضات والتضعيفات. والحقيقة أنَّ هذا لا يعدُّ خللاً بالمذاهب والأفكار النحوية ، إنما دليل على ازدهار الفكر النحوي كلما تقدم بنا الزمن .

فعلى سبيل المثال – سيبويه (ت 180هـ) – وهو إمام النحاة ردَّ على استاذه الخليل (ت175هـ) في بعض المسائل[1] ، وسيبويه الذي اعترض الخليل اعترضه المبرّد (ت 285هـ) في عدة مسائل حتَّى ألف ابن ولاد (ت 332هـ) كتابه ((الانتصار لسيبويه على المبرّد)) [2] ، وردَّ ابن السراج (ت316هـ) على الفرّاء في بعض المسائل [3] ، واعترض ٱبن السيّد البطليوسي (ت 521هـ) الزجاجيَّ في عدة أمور لذا ألف كتابه : ((الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل))[4] ، وردَّ ابن مضاء القرطبي (ت 605هـ) عامة النحويين فألف كتاب الرد على النحاة [5]. وعلى خطاهم سار

السَّمين الحلبي حيث ردَّ على شيخه أبي حيّان وغيره من النحاة والمفسرين ، صرَّح بذلك في مقدمة تفسيره ، بقوله : ((وذكرْت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري ، وأبي محمدٍ ابن عطية ، ومحب الدين أبي البقاء وإن أمْكن الجواب عنهم بشيء ذكرْتُه ، وكذلك تعرَّضتُ لكلام كثيرٍ من المفسرين كالمهدويِّ ومكيِّ والنحاس دون غيرهم ، فإنهم أعنى الناس بما قصدتُه وأغناهُمْ))[6].

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع هي دراسة الدكتور حبيب مشخول حسن الخفاجي عن رسالته الموسومة بـ((ردود أبي حيّان على الزمخشري في إعراب القرآن الكريم)) فقد أطلعت عليها وأفدت منها ، لكن منهجي في الدراسة مختلف تماماً عن منهجه فهو يتناول بالدراسة ردود أبي حيان على الزمخشري ، وأنا أتناول ردود السمَّين الحلبي على أبي حيّان ، فضلاً عن ذلك أنَّني لم أقسم الدراسة حسب الأبواب النَّحويّة وإنما حسب موضوعية الردود انقلية هي أم عقلية. علماً أني أطلعت على الرسالة فلم أجد فيها نقولاً من ردود السَّمين الحلبي على أبي حيّان ، سوى ما وجدته في التمهيد ، وثلاثة مواضع في محتوى الرسالة [7] حيث نقل ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها ((أبو حيان النحوي)) والدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)). فضلاً عن هذا الترتيب هناك ترتيب آخر ، فأني أرتأيت أن تكون هذه الدراسة وفق تسلسل السور القرآنية في المصحف الشريف داخل الموضوع الواحد.

التمهيد :

أولاً : في المصطلح :

الرَّدُّ في اللغة :

هو من ((صرف الشيء ورَجْعُه)) [8]. قال أحمد بن فارس (ت 395هـ) : ((الراء والدال أصلٌ منقاس ، وهو رَجْع الشيء.)) [9] ، والرَّد : ((مصدر رددت الشيء. ورَدَّهُ عن وجهة يَرُدُّ ردّاً ومَرَدّاً وترداداً : صرفه ، وهو بناء للتكثير))[10].

وجاء في التنزيل : {مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ}[المائدة :54] ، وقوله تعالى : {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً}[البقرة:109]. والاسم منه (الرِّدّة) ، ومنه الرِّدَّة عن الإسلام أي الرجوع عنه[11].

و((رَدَّ عليه الشيءَ إذا لم يقبله ، وكذلك إذا خَطَّأَهُ.)) [12] ، ورادَّهُ الشيءَ أي : رَدَّهُ عليه ، ورادَّه القولَ : راجعَه ، وهما يترادَّانِ البَيْعَ ، من الفَسْخ والرَّدِّ.[13]

ويقال : رادَّه الكلام ، وفيه : راجَعَهُ إيَّاهُ. ويجمع على رُدُودٌ وأرْدادٌ[14].

والرِّدُّ في اللِّسَانِ : الحُبْسَةُ وعَدَمُ الانطلاق. والرِّدُّ بالكسر : عِمَادُ الشَّيءِ الذي يَرُدّه ويدفَعُه[15].

نستشف ممَّا سبق أن الرد هو إرجاع الشيء وصرفه أي تحويله من صفة إلى أخرى ، وهو

أيضاً عدم قبول الشيء وتخطئته.

الرد في الاصطلاح :

اما فيما يخص معنى الرد في الاصطلاح فلم أعثر على حدٍ وافٍ لهذا المصطلح ، فقد حده الشريف الجرجاني بقوله : ((صرف ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له من العصبات إليهم بقدر حقوقهم.))[16]

ويبدو لي أنَّ في هذا الحد نوعاً من الغموض ، فهو عندما يقول : ((صرف ما فضل عن فرض ذوي الفروض)) [17]. كأنَّهُ يقصد بذلك ما يخص بعض الأمور العقائدية. إلاَّ أنه يبدو قريباً بعض الشيء من المعنى اللغوي : ((صرف الشيء ورجعُه))[18].

ثانياً : **الاختلاف المنهجي بين المفسرين موضع الدراسة** :

يندرج ضمن هذا العنوان موقف أبي حيّان من الزمخشري ، وموقف السَّمين الحلبيّ من أبي حيّان.

1-**موقف أبي حيّان من الزمخشري** :

إنَّ أبا حيّان من علماء النحو الذين كان لهم الأثر الكبير فيمن بعدهم ، ومن أشهر النحاة الذين انجبتهم بلاد الأندلس في القرن الثامن ، فقد أسهم في الحركة العلمية خاصة فيما يتصل باللغة والنحو والصرف والتفسير. وكان إلى جانب علمه الواسع كثير المحاجّة والمناقشة والرد على غيره من النحويين المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

فقد أشار الدكتور شوقي ضيف إلى بعض ردوده على ابن مالك (ت 672هـ) في كتابه (المدراس النحوية)[19] ، وكذلك عرض الدكتور عبد العال سالم مكرم لطائفة من المسائل النحوية التي ردَّ فيها أبو حيّان على كبار النحاة كالزمخشري وابن مالك[20] وغيرهما.

واستعرض الدكتور حبيب مشخول الخفاجي ردود أبي حيان على الزمخشري ، وبيَّن الأسباب التي دفعت أبا حيّان للرِّد على الزمخشري ، يقول : ((ولتسليط الضوء على مآخذ أبي حيان على الزمخشري ، لابدَّ من تعيين الظروف التي أدت إلى ذلك ، وفهمها بغية فهم الظروف المحيطة بها ، وذلك إيماناً منا بأنَّ لما بين الزمخشري وأبي حيّان من فرق في الأصول العقائدية والنحويَّة ، يدخل سبباً مباشراً في هذه المآخذ.))[21]

فالزمخشري معتزلي[22] ، وكان متمسكاً بمبادئ المعتزلة. وكان في الجانب الآخر – أبو حيّان – الذي تمذهب أولاً بالمذهب المالكي ، ثم انتقل بعد ذلك إلى المذهب الظاهري الذي ظهر في الأندلس على يد ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)[23].

اما بالنسبة للمذاهب النحويّة ، فأبو حيّان بصريّ النزعة في النحو ، كثير الأتباع لسيبويه وجمهور البصريين إلاَّ أنَّه متحرر من القيود والعصبية ، وقد اتضح ذلك في تفسيره فمثلاً نراه لا

يرجِّح مسألة معينة ؛ لأنَّ البصريين لا يجوِّزون ذلك نحو قوله : ((لا يجوز على مذهب البصريين))[24]. وإذا أراد أنْ يطعن بمن خالفهم يقول : ((وهذه نزعة كوفية))[25].

وأحياناً نجده يرجح مذهب الكوفيين نحو قوله : ((وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية ، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك.))[26]

وإذا أرادَ أنْ يسلك مسلكاً محايداً قال : ((لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربيّة ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ.))[27]

ونحن نتفق مع الدكتور بدر بن ناصر البدر فيما ذهب إليه من أنَّ أبا حيان في اختياراته لم يكن مقلداً ، ولا متابعاً كل المتابعة لأحد وإنما ينظر في المسألة نظرة تدقيق وتمحيص ، فيأخذ برأي احدهم إن وافق الدليل ، ويرفض الرأي الآخر لما فيه من الخلل ، ويختار من المذاهب ما وافقه السماع وشهد له ، سواء كان مذهباً بصريّاً أو كوفيّاً[28].

امَّا الزمخشري فقد اختلف الباحثون المحدثون في تحديد مذهبه النحويَّ ، فبعضهم عدَّه بصريّاً[29] أي تابع لمذهب سيبويه والبصريين ، وعدهُ الدكتور شوقي ضيف بغدادياً [30] يميل إلى المذهب البصريّ ، وتبعه الدكتور عبده الراجحي ، إذ قال : ((ومن ثم نراه أقرب إلى مدرسة البصرة))[31]. وذكر بعضهم أنَّ الزمخشري يمثل المذهب البغدادي الذي وجدناه عن أبي علي الفارسي وابن جني ، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة ، وأحياناً يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي أو آبن جني ، وأحياناً ينفرد بآراء لم يسبقه إليها أحدٌ من النحاة[32].

ومن الذين قالوا ببصريّة الزمخشري أيضاً محقق كتاب الآمالي الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، إذ قال : ((كان الزمخشري يميل إلى المذهب البصري ، يقول بآرائهم ويستعمل مصطلحاتهم . يدل على ذلك مفصله الذي كان متأثراً فيه بكتاب سيبويه ، تشهد بذلك أمثلته وعباراته.))[33].

والذي يبدو لي من خلال استقرائي لتفسير الكشاف وتتبعي لآرائه ، وجدتُ الرجل يتبع أسلوباً عقلياً جدلياً قوياً في المناقشة والمناظرة في أثناء تفسيره للآيات القرآنية المباركة زيادة على تحليله وتفسيره للتراكيب النحويّة.

لذا قال عنه الدكتور مصطفى الصاوي : ((رجلاً لغويَّاً مقتدراً ومتكلماً منطيقاً جدلاً وذواقة مرهف الحس لجمال النص القرآني.))[34]

هذا الأمر الذي دفع أبا حيان ليرد عليه رداً شنيعاً متهماً إياه بالعجمة أو أنه غير عارف بالنحو ، أو ينسبه إلى الاعتزال ، فعلى سبيل المثال يقول : ((وفيه دسيسة اعتزال)) [35] ، أو ((وفيه رائحة الاعتزال)) [36] ، أو ((وهذه نزعة زمخشرية.)) [37] ((وهو غلطٌ فاحش)) [38] ، أو :

((وليس بصحيح))[39] ، أو ((وتخريج الزمخشري مُلفَّقٌ من كلام أبي علي)) [40] ، أو : ((وهي نَزَعةٌ اعتزاليَّةٌ))[41] أو ((وهذا القول متكلَّفٌ جداً))[42] ، أو ((هذا كلام ساقط لا يصدر عن مبتدئٌ في النحو..))[43] ، أو ((وهو فُهمُ أعجمي))[44] ، أو ((وهو قياس فاسدٌ يزدُّه النَّقْلُ عن العرب))[45] ، أو ((فلا يذهب نَحْويٌّ ولا منْ شدا شيئاً مِنْ صناعة النحو إلى مثل هذا))[46] وغيرها.

وهذه عادة أبي حيان في ردوده على غيره من النحويين ، فهو يستعمل مختلف الأساليب للنيل من آراء مخالفيه وأدلتهم ، كما قدمتُ لك من أحكام ، فكأن يحكم على الرأي بالفساد والبطلان أو بأنه غير صحيح ويتعمد تخطئة الرأي وتغليطه أو يصفه بالفهم الأعجمي مثلما فعل مع الزمخشري ، فهو عندما يصفه بالفهم الأعجمي أو المذهب الاعتزالي فهنا يعني نسب الرجل إلى قوميته وهذا غير جائز.

لذا الناظر في تفسير البحر المحيط يجد أبا حيّان يتخذ أزاء الزمخشري أكثر من موقف ، فالرجل لا يثبت على رأي واحد في موقفه من الزمخشري ، لذا لابدَّ من الإشارة إلى تلك المواقف :

الموقف الأول : ينقل أبو حيان كلام الزمخشري من دون أن يتبعه بنقد ، ومثال ذلك عند حديثه عن قوله تعالى : {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } [النور:56]. قال أبو حيّان : ((قال الزمخشري : (وأقيموا) معطوف على (أطيعوا الله) وليس ببعيد أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل ، وإن طال لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه))[47].

الموقف الثاني : أنه يأخذ كلام الزمخشري ويرتضيه ولم ينسبه إليه ، فمن ذلك حديثه عن قوله تعالى : {انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ } [المائدة:75] قال الزمخشري : ((فإن قلت ما معنى التراخي في قوله ثم انُظر؟ قلت : معناه مابين العجبين يعني أنه بين لهم الآيات بياناً عجيباً ، وأنّ إعراضهم عنها أعجب منه.))[48]

والى هذا المعنى ذهب أبو حيّان ، إذ قال : ((ودخلت ثم لتراخي مابين العجبين ، وكأنه يقتضي العجب من توضيح الآيات وتبيينها ، ثم ينظر في حال من بينت له فيرى إعراضهم عن الآيات أعجب من توضيحها ؛ لأنه يلزم من تبيينها لهم والرجوع إليها ، فكونهم أفكوا عنها أعجب.))[49]

ونظيره قوله تعالى: {ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ} [الأعراف:17] فبعد أن ذكر كلام الزمخشري عقب عليه بقوله : ((وهو كلام لا بأس به.))[50] ، إلا أن السمين يرد عليه إذ قال : ((فلم يوِّفه حقَّه.)) [51] ، لأن السمين عندما نقل قول الزمخشري ، قال : ((قلت : وهذا كلامُ مَنْ رسخت قدمُه في فهم كلام العرب.))[52]

الموقف الثالث : ينقل كلام الزمخشري ولا يسلم بما قال لذا يرميه باتهامات مختلفة وهذا هو (موضوع الدراسة) فعلى سبيل المثال قول الزمخشري عند حديثه عن قوله تعالى : {ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ} [البقرة:199] : ((فإنْ قلت : كيف موقعُ (ثم) قلت نحو موقِعها في قولك :

أحْسِن إلى الناس ثم لا تُحْسِن إلى غير كريم ، تأتي بثم لتفاوتِ مابين الإحسان إلى الكريمِ والإحسان إلى غيرهِ وبُعْدِ ما بينهما ؛ فكذلك حين أمرَهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات قال : ثم أفيضوا لتفاوتِ مابين الإفاضَتْينِ ، وأنَّ إحداهما صوابٌ والثانية خطأ.))[53]

قال الشيخ : ((وليست الآية نظير المثال الذي مثَّله ، وحاصل ما ذكر أن : (ثم) ، تسلب الترتيب ، وأنها لها معنى غيره سماه بالتفاوت والبعد لما بعدها مما قبلها ، ولم يجز في الآية أيضاً ذكر الإفاضة الخطأ فيكون : ثم ، في قوله : ثم أفيضوا ، جاءت لبعد مابين الإفاضتين وتفاوتهما ، ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لثم.)) [54] قال السَّمين الحلبيَّ راداً قول أبي حيان ومجيباً عما قال الزمخشري : ((وهذا الذي ناقش الشيخ به الزمخشري تحاملٌ عليه ، فإنه يعني بالتفاوت والبُعْد التراخيَ الواقعَ بين الرتبتين. وسيأتي له نظائرُ ، وبمثلِ هذه الأشياء لا يُرَدُّ كلام مثلِ هذا الرجل.))[55]

الموقف الرابع : ينقل كلام الزمخشري ، ويخطئه ويرد عليه ، ثم يعود فيما بْعدُ إلى قول الزمخشري ناسياً أنه خطَّأه وضعَّف رأيه. وقد أشار إلى ذلك محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمته لكتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) إذ قال : ((ولما كان البحر المحيط لأبي حيّان أهمَّ كُتب الإعراب ، وأجْمَعُها فائدةً وأكثرها تفصيلاً فقد كان لي معه مناقشاتٌ ، إذْ رأيته حريصاً على تخطئة الزمخشري في الكشاف فيدعوه ذلك إلى تخطئته والردِّ عليه ، ثمَّ يعود فيما بعدُ إلى قَوْل الزمخشري ناسياً أنَّه خطَّأه وضعَّف رأيَه ، لذلك كان تصوير مذهب أبي حيّان متوقِّفا على متابعة أحاديثه في البحر المحيط.))[56]

وخلاصة القول ممَّل سبق أنَّ أبا حيّان ناقض نفسه كثيراً أزاء موقفه من الزمخشري مع أنه حدد في مقدمته لتفسيره البحر المحيط منهجه في الشرح تحديداً يدلُّ على منطلقه اللُّغوي المعجمي فالنحوي واهتمامه بمختلف الأقوال السابقة تبسيطاً وتلخيصاً ، وترجيحه لأحدى التأويلات وتبريره لاختياراته وإعجابه ببعض الرجال ومنهم الزمخشري ، يقول : ((والكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب ، إذ هو المطلّع على علم الإعراب ... فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ... أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفنّ المعوّل عليه والمستند في حلّ المشكلات إليه ، والزمخشري ثانياً لحاجة المفسّر إلى التّفنّن في البلاغة حاجته إلى علم التفسير لعلم النّحو ، وأبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي ثالثاً ... وهما أجلّ من صنّف في علم التفسير.))[57]

ويبدو لي من خلال هذه الموازنة بين أبي حيان والزمخشري ان أصل الخلاف مذهبي عقائدي ، فالزمخشري معتزلي تمسك بالعقل في تفسيراته وتحليلاته للنص القرآني بما يحويه من مستويات اللغة. لكن لا يعني إيمانه بالعقل واعتماده عليه حجبهُ عن فهم النص. نحن نتفق مع الدكتور الهادي الجطلاوي في هذا القول – إذ رغم انتساب هذا التفسير إلى القول بالرأي ، فإنّه في عديد من المناسبات يكون في حاجة إلى الاستعانة بمعلومات لا تستمدّ من النصّ ولا تستمدّ من العقل

بل تستمدّ من الخارج ويعوّل فيها على المنقول تعويلاً هو من التواتر ، وله من الحظوة ما يدفعنا إلى القول بأنّ تفسير الزمخشري تفسير مزيج من المنقول والمعقول وإن لم يدرك المنقول عنده الشأو الذي بلغه عند الطبري والذي به يصبح التفسير تفسيراً بالرواية. وفي ذلك دليل على أنَّ التفسير الاعتزالي ، كالمذهب الاعتزالي ، يندرج ضمن التفسير اليميني الرسمي أي ضمن التفسير المقبول غير المذموم[58].

أمَّا أبو حيّان فهو رجلٌ تمسك بمذهبه الظاهري العقائدي ، لكن نظراً لاختصاص هذا الرجل الجليل بالنحو كان تفسيره غزيراً بالمادة النحويَّة فضلاً عن اللغة والصرف، والتفسير والأدب وغيرها. والزمخشري أيضاً رجل نحوي ومفسر ، وصاحب منهج لغويّ : ((بل هو من أشد المناهج اللّغوية نضجاً واكتمالاً في القرآن))[59]. وأبو حيان صاحب منهج في معالجة النص القرآني ، وهذا يستدعي منه أن يكون مطلعاً على مختلف العلوم لاسيما العلوم اللغوية ، لذا نجده أكثر من عرض مسائل الخلاف بين النحويين وناقشهم ورد عليهم إلا أنه ساء المعاملة مع الزمخشري وهذا لا يجوز في مختلف العلوم كيف به إذا كان نصٌ قرآني ، نعم ، نحن نعلم أن الاختلاف في الرأي لا يفسد في الود قضيّة ، لكن ما حدث بينهما ينافي ذلك.

2-**موقف السَّمين الحلبي من أبي حيّان الأندلسي** :

سلك السَّمين الحلبيّ (ت756هـ) في كتابه الدُّر المصون مسالك المفسرين فجاء كتابه جامعاً بين النحو والصرف والبلاغة والتفسير ، وكان كثيراً ما ينقل عن الزمخشري (ت538هـ) وأبي البقاء العكبري (ت616هـ) وأبي حيّان (ت745هـ) وابن عطية (ت546هـ) ، ويناقش آراءهم ويرد عليهم أحياناً ، ويستحسن رأيهم أحياناً أخرى.

لذا رأيناه في مواطن الدفاع عن الزمخشري كان يفند رأي شيخه أبي حيّان بصورة واضحة ، فمثلاً يقول : ((وقال الزمخشري : ((فإن قلتَ : ما بالُ الواو في قوله : { وَقَابِلِ التَّوْبِ} [غافر:3] ، قلت : فيها نُكْتة جليلة : وهي إفادةُ الجمعِ للمذنب التائبِ بين رحمتين : بين أنْ يَقْبَل توبتهَ فيكتبَها طاعةً من الطاعات وأنْ يجعلهَا محَّاءةً للذنوب كَمنْ لم يُذْنِبْ كأنه قال : جامع المغفرةِ والقبول.))[60]

قال السَّمين مدافعاً عن الزمخشري بقوله : ((وبعد هذا الكلام الأنيق وإبرازِ هذه المعاني الحسنةِ. قال الشيخ : "وما أكثرَ تبُّجحَ* هذا الرجلِ وشَقْشَقَتَه والذي أفاد أن الواوَ للجمع ، وهذا معروف من ظاهرِ عَلِمِ النحو"))[61] ثم أضاف السَّمين قولاً آخر فقال : ((وقد أنشدني بَعضُهم :

وكم مِنْ عائبٍ قَوْلاً صحيحاً وآفتُه من الفَهْمِ السَّقيمِ*

وقال آخر :

قد تُنكِرُ العينُ ضوءَ الشمسِ مِنْ رَمَدٍ ويُنكِرُ الفَمُ طَعْمَ الماء مِنْ سَقَمِ*)) [62]

ونظير ذلك قول السَّمين الحلبيّ عند حديثه عن قوله تعالى : {قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ}[المزمل : 2 ، 3] ، نجده يستحسن قول الزمخشري ويشهد له باتساع علمه في كتاب الله ، إذ قال : ((وهذه الأوجهُ التي حكيتُها عن أبي القاسم مِمَّا يَشهْدُ له باتِّساعِ عِلْمِهِ في كتاب الله.))[63] ثم يوجه نقداً مباشراً لشيخه قائلاً : ((ولمَّا اتَسَعتْ عبارته على الشيخ قال : وما أوسع خيال هذا الرجل !! فإنه يُجَوِّز ما يَقْرُبُ وما يَبْعُدُ.))[64] ثم أضاف قوله : ((قلت : ما ضرَّ الشيخ لو قال وما أوسَع عِلْمَ هذا الرجل !!))[65]

غير أننا لا نجد السَّمين الحلبيّ دائماً هكذا ، ففي بعض الأحيان يقف بجانب أبي حيان ويستحسن رأيه ، كأن يقول : ((وفي هذا الردِّ نظرٌ لا يخفى)) [66] أو يقول : ((وفي قول الشيخ نظرٌ))[67] ، وأحياناً أخرى نجده ينفرد برأيه.

فالرجل علماً من أعلام اللغة والبلاغة فضلاً عن كونه مفسراً ، لذا اعتاد في تفسيره أنْ يذكر وجوه الاحتمالات التي يمكن حمل الآية عليها ناقلاً ذلك عن المفسرين والنحويين مناقشاً ما ينقل من آراء ، وكان كثير الاستشهاد بالشعر العربي ، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وتوجيهها في آيات الذكر الحكيم.

أما بالنسبة للأسباب التي دفعت السَّمين الحلبي للردِّ على شيخه أبي حيان ، ففي اعتقادي انها لم تكن نابعة من منهج عقائدي بينهما ، وإنما من فكرٍ نحوي أو ربُّما أراد السَّمين الحلبي التنبيه على تلك الردود ، لذلك قال في مقدمة تفسيره : ((وإن أمْكن الجواب عنهم بشيء ذكرْتُه.))[68]

أو قد يكون السبب في استحسان السَّمين لأقوال الزمخشري هو سبب الأسلوب العقلي الجدلي الذي اتبعه الزمخشري في تفسيره ، فقد كان ينتقي الألفاظ انتقاءً ، حتى أنَّ أبا حيان ناقض نفسه في مقدمة تفسيره عندما قارن بين ابن عطية والزمخشري : ((وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص ، وكتاب الزمخشري ألخص واغوص ...)) [69] ، فهذا اعتراف بقوة عقل الزمخشري وكلمة أغوص دليل على ذلك .

ولربُّما أن السَّمين الحلبي سار على خُطى غيره من النحاة والمفسرين الذين طالما اعترضوا بعضهم بعضاً كلاً حسب مذهبه النحوي. وهذا ما حدث بينه وبين شيخه أبي حيان ، وهذا الأمر لا يعدُّ عيباً في الدراسات النحوية ، وإنما هو من لطائف الفكر النحوي ، ودليلٌ على أن الفكر النحوي كان ومازال معطاءً.

ولا يفوتنا هنا التنبيه على براعة السَّمين الحلبيّ في عرضه للمادة النحوية في تفسيره ، فهو يحرص على أن يختار لنفسه أسلوباً يتسم بالوضوح واللغة السهلة القريبة من أذهان سامعيها ؛ لذلك كانت ردوده متنوعة وواضحة ، وهذا دليل على براعته وتذوقه الخاص للغة.

طبيعة الردود :

اتخذ السمين الحلبي في ردوده على أبي حيّان أنماطاً مختلفة ، إذ نجده في بعض الأحيان يرد عليه رداً مطولاً فيه شيء من آثار المنطق ومقالات الأصوليين ، وأحياناً نجده يعتمد على نفسه وفلسفته الخاصة به. وأحياناً أخرى يكون الرد وجيزاً مختصراً ، وكل ذلك مُتوّجاً بالأدلة والبراهين. وهذا ما نشير إليه لاحقاً.

أمَّا العبارات التي اعتمدها السَّمين الحلبي في ردوده على أبي حيان فمنها :

1-((وهذا الذي ناقشَ الشيخُ به الزمخشري تحاملٌ عليه.))[70]

2-((قلت : أمَّا تضعيفه المعنى فليس بجيد.))[71]

3-((قلت : وقد سبق الزمخشري إلى هذا الفرق بعينه الواحديُّ))[72].

4-((قلت : مؤاخَذَتُهُ له في قولهِ : (مؤكدةٌ) غير ظاهرة...))[73]

5-((وهذا من تحمُّلاته عليه))[74].

6-((وهذا – كما ترى – قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم.))[75]

7-((وهذا الردُّ ليس بشيءٍ))[76].

8-(وهذا الذي قاله لا يُتَصوَّر أن يتوهَّمه مَنْ له أدنى بصر بالصناعة حتى يُنَبِّه عليه...))[77].

9-((وردَّ الشيخ على أبي القاسم بما تقدَّم ، وجعله غلطاً فاحشاً وهو مسبوقٌ إليه كما رأيت ، فأساءَ عليه الأدب بشيءٍ نقله عن غيرهِ ، اللهُ اعلمُ بصحتهِ))[78].

10-((قلت : وأين هذا ممَّا قاله الزمخشريُّ حتَّى يُردَّ عليه به ؟))[79].

11-((قلت : وهذا تحمُّلٌ منه عليه...))[80].

12-((قلت : الزمخشريُّ لم يقل كذا ...))[81]

13-((قلت : وما رُدَّ به ليس بظاهرٍ))[82].

14-((قلت : ولا أدري عدم الصحة مِنْ ماذا؟ ...))[83]

15-((قلت : وما أبعده عن نزعة الاعتزال.))[84]

16-((قلت : وهذا الذي ردَّه على الزمخشريِّ ردٌّ على سيبويه ؛ أنه هو السابقُ به))[85].

17-((قلت : وإطلاقُ مثلِ هذا في كتابِ الله لا يجوز البتة.))[86]

18-((وانحى عليه الشيخ مُتَحَمِّلاً على عادته ... وهذا منه غيرُ مَرْضيٍّ ؛ إذ يَعْلم أنه لم يُرِدْ حقيقة ما قال.))[87]

1-((قلت : العجبُ كيف يقولُ : فعلى ماذا ينتصبُ ؟))[88].

20-((وأين فصاحةُ القرآن من هذا التركيبِ الذي ركّبه هو حتى يَقيَسه عليه في المنع؟))[89].

21((أمَّا ما رَدَّ بهِ عليه مِنْ كونه يعود على ما يُفْهَمُ من السِّياق فليس يَصْلُح ردَّاً...))[90]

22-((قلت : وعادةُ شيخنا – رحمه الله – التَّحامُل على الزمخشري حتى يَجْعلَ حَسَنه قبيحاً.))[91]

ويُلحظ ممَّا سبق أن هذه الردود اتسمت بالطابع المنطقي وبالبيان والوضوح والدقة ؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن السَّمين الحلبي كان كثيراً ما يهتم بالجانب النحوي ، فإن كان هناك موطناً يحتاج إلى شرح وتفصيل نجده يستطرد في ذلك كثيراً معتمداً الترجيح بين المذاهب المتعددة. ومن هنا يتبيّن لنا أن فهم ردوده واستيعابها يعتمد على كثرة الاستقراء والاطلاع والتأمل لقارئها.

طريقته في الرد :

اتبع السَّمين الحلبي طريقة واحدة في الردِّ على أبي حيّان الأندلسي ، فهو يعرض رأي الزمخشري ، ثم رأي أبي حيان ، ثم يبدي رأيه مبتدئاً بكلمة : (قلت) ، ثم يتبع ذلك بآراء النحاة ومناقشاتهم مع بيان الحجج والأوجه الإعرابية المسوغة لذلك ، وربما يذكر الوجوه الإعرابية وحجج النحاة في بداية حديثه عن الآية المباركة ثم يذكر رأي الزمخشري ، وبعد ذلك مباشرةً رأي أبي حيان ثم رأيه الخاص به بلا فصل. إلاَّ أننا وجدناه في أحيان قليلة جداً يوضح مذهب الزمخشري ثم يذكر رأي أبي حيان ثم يردُّ عليه.

فمثال الأول قوله تعالى : {لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ }[المعارج:2] ، قال الزمخشري : ((فإنْ قلتَ : بم يتصل قوله [لِّلكافرينَ] ؟ قلت : هو على القول الأوّل متصلٌ بعذاب صفةً له ، أي : بعذابٍ واقع كائن للكافرين ، أو بالفعل ، أي : دعا للكافرين بعذاب واقع. أو بواقع ، أي بعذاب نازل لأجلهم ، وعلى الثاني : هو كلام مبتدأ جواب للسائل أي : للكافرين.))[92]

قال الشيخ : ((وقال الزمخشري : أو بالفعل ، أي دعاء للكافرين ، ثم قال : وعلى الثاني ، وهو ثاني ما ذكر من توجيهه في الكافرين. قال هو كلام مبتدأ جواب للسائل ، أي هو للكافرين وكان قد قرَّر أنَّ سَألَ ضُمِّن معنى دّعا ، فعُدِّيَ تعديتَه كأنه قال : دعا داع بعذاب من قولك : دعا بكذا إذا استدعاه وطَلَبه ، ومنه قولُه تعالى : {يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ }[الدخان:55] انتهى*. فعلى ما قرَّره أنه متعلِّقٌ بـ(دعا) يعني بسأل ، فكيف يكونُ كلاماً مبتدأ جواباً للسائلِ أي هو للكافرين؟ هذا لا يَصِحُّ.))[93]

قال السَّمين الحلبي راداً قول أبي حيّان ، ومبيِّناً الفهم الخطأ الذي فهمهُ أبو حيّان ، وأن الترتيب الذي رتّبه الزمخشريُّ في تعلُّقِ اللام مِنْ أحسن~ ما يكونُ صناعةً ومعنى. فقال : ((هذا كلامُ الشيخِ بُرمَّتِه ، وقد غلِط على أبي القاسم في فَهْمِه عنه قوله : (وعلى الثاني إلى آخره) فمنْ ثَمَّ جاءَ التَّخْبيطُ الذي ذكره. والزمخشريُّ إنما عنى بالثاني قولَه : (وعن قتادةَ سأل سائلٌ عن عذاب الله على مَنْ يَنْزِلُ وبمَنْ يقع ، فنزلَتْ ، وسأل على هذا الوجه مُضمَّنُ معنى عُنيَ واهتم) فهذا الوجهُ الثاني المقابلُ للوجهِ الأولِ : وهو أنَّ (سألَ) مضَّمنُ معنى (دعا) ، ولا أدري كيف تَخَبَّط على الشيخ حتى وقع فيما وَقَعَ ، ونَسَبَ الزمخشريَّ إلى الغَلَطِ ، وأنه أخذ قول قتادة والحسنِ وأفسَده؟

والترتيبُ الذي رتَّبه الزمخشريُّ في تعلُّقِ اللامِ مِنْ أحسنِ ما يكونُ صناعةً ومعنى.))[94]

ومثال الثاني قوله تعالى : {وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللّهُ انبِعَاثَهُمْ ...}[التوبة:46] ، ذكر السَّمين الحلبيّ عند وقوفه على قوله تعالى : {وَلَكِن كَرِهَ اللّهُ انبِعَاثَهُمْ}[التوبة:46] إلى أن الاستدراك هنا يحتاج إلى تأمل ؛ ولذلك قال الزمخشري : ((فإن قلت : كيف موقع حرف الاستدراك؟ قلت : لما كان قوله : {وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ} معطياً معنى نفي خروجهم واستعدادهم للغزو.. قيل {وَلَكِن كَرِهَ اللّهُ انبِعَاثَهُمْ} كأنه قيل : ما خرجوا ولكن ثبطوا عن الخروج لكراهة انبعاثهم ، كما تقول : ما أحسن إلي زيد ، ولكن أساء إليّ))[95].

أشار السَّمين الحلبيّ مبيِّناً مذهب الزمخشري ، بأنَّ ظاهر الآية يقتضي أنَّ ما بعد (لكن) موافقٌ لما قبلها ، وقد تقرَّر فيها أنها لا تقع إلا بين ضدين أو نقيضين أو خلافين ، على خلاف هذا الأخير – لذا احتاج إلى الجواب المذكور[96].

وبعد إيضاحه كلام الزمخشري ذكر كلام أبي حيان ، فقال : قال الشيخ : ((وليست الآية نظير هذا المثال ، لأنّ المثال واقع فيه لكن بين ضدين ، والآية واقع فيها لكن بين متفقين من جهة المعنى))[97].ويبدو لي ممَّا سبق أنَّ السَّمين الحلبيّ اتبع طريقتين للردِّ على أبي حيّان ، ولكن من خلال استقرائي لكتابه الدر المصون اتضح لي أنَّ الطريق الأولى هي الأكثر شيوعاً في تفسيره ، ولربَّما اتبع في ذلك منهج أبي البركات الانباري (ت 577هـ) في كتابه ((الانصافُ في مسائلِ الخلاف بَيَن النَّحوَيّين البَصريّين والكُوفيّين)) ، فهو يعرض رأي الفرقتين ، ثم يأتي بعد ذلك بحجج نحاة الكوفة ، فحجج أهل البصرة ، ثم يرد عليهم بما يريد. والحقيقة أن هذه الطريقة الجدلية هي أحسن طريقة للمناظرة والمناقشة العلمية.

المبحث الأول :

الرد بالدليل النقلي :

المنهج الذي اتبعه السَّمين الحلبيّ في ردوده على أبي حيّان كان منهجاً متعدد الصور والأشكال ، فقد تناول بالدراسة الأصول والأدلة التي احتج بها في ردِّ اتهامات شيخه أبي حيان على الزمخشري ، فقد اتخذ أسلوباً علمياً متميزاً. والمتتبع لهذه الردود التي تجلّت في تفسيره : (الدُّرُّ المصون في عُلُوم الكتابِ المكنون) ، يجده يرد على شيخه بطرائق مختلفة تبعاً للحاجة والموقف وطبيعة المسألة النحوية. فكان يرد عليه معتمداً النقل سبيلاً له عن طريق السماع ، والكلام المسموع يقع في ثلاثة أنواع :

1–القرآن الكريم وقراءته.

2–الحديث النبوي الشريف.

3-كلام العرب الفصحاء ، شعراً كان أم نثراً.

لذا ارتأيت أن تكون الردود وفق هذه الأنواع السابقة.

فمن المواضع التي ردّها السَّمين الحلبي اعتماداً على القرآن الكريم ، قوله تعالى : {وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى}[الأعراف:137][98] .

جوّز الزمخشري وصف الجمع بالمفرد المؤنث. ونظيره عنده قوله تعالى : {لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى }[النجم:18][99] ، ولم يوافقه أبو حيان على ذلك لذا قال : ((ولا يتعيّن ما قاله من أن الكبرى نعت لآيات ربه ، إذ يحتمل أن يكون مفعولاً لقوله : رأى أيّ الآية الكبرى ، فيكون في الأصل نعتاً لمفرد مؤنث لا يجمع وهو أبلغ في الوصف.))[100].

ردَّ عليه السَّمين قوله : ((قلت : في بعض الأماكن يتعيَّن ما ذكره الزمخشري نحو : {مَآرِبُ أُخْرَى }[طه:18] وهذه الآية ، فلذلك اختارَ منها ما يتعيَّن في غيرها.))[101]

ونظيره أيضاً قوله تعالى:{اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ...}[الطلاق:12]

قرأ الجمهور قوله تعالى (مِثْلَهُنَّ) بالنصب ، وقرأ المفضل عن عاصم ، وعصمة عن أبي بكر (مثلهُنَّ) بالرفع على الابتداء[102] ، ففي قراءة النصب وجهان :

الأول : قول الزمخشري : إنه عطفٌ على (سبع سمواتٍ)[103]. وهو قول النحاس[104].

وردَّه عليه الشيخُ بلزوم الفَصْلِ بين حرفِ العطفِ ، وهو على حرفٍ واحدٍ وبين المعطوف بالجارِّ والمجرور ، وهو مختصٌّ بالضرورةِ عند أبي عليّ الفارسي[105].

ردَّ السَّمين الحلبي اعتراض شيخه على الزمخشري بالسماع من القرآن الكريم ، قال : ((قلت : وهذا نظيرُ قوله : {رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً} [البقرة:201] عند ابن مالك ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا الخلاف في البقرة والنساء وهود عند قوله : {وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ}[النساء:58] ، {وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ }[هود:71]))[106].

قال ابن مالك : ((وجعل أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصاً بالضرورة واستشهد بقول الأعشى :

يوما تراها كشِبْه أرْدِيَة الـ ـعصْبِ ويوما أديُمها نَغلا*

وهو جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسما مجروراً ، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى : {رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً}[البقرة:201] ، وقوله : {إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ} [النساء:58] ، وقوله تعالى : {وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً} [يس:9] ، وقوله تعالى : {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ}[الطلاق:12][107].))

امَّا الوجه الثاني من قراءة النصبِ ، فيعرب قوله : (مثلَهنَّ) منصوباً بمقدَّر بعد الواو ، أي: ((وخَلَق مثلَهُنَّ من الأرضِ))[108]

ومن المواضع التي خالف أبو حيان فيها الزمخشري قوله تعالى : {قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ...}[فاطر:40]

جوّز الزمخشري ابدال جملة من جملة. لذا جعل الجملة من قوله : (أرُوني) بدلاً من قولهِ : (أَرأَيتُمْ) ، قال : ((لأنَّ معنى أرأيْتُمْ أخبروني))[109].

وردَّه الشيخ بقوله : ((أمَّا قوله : (أروني) بدل من (أرأيتم) . فلا يصح ، لأنه أبدل ممَّا دخل عليه الاستفهام فلا بدَّ من دخول الأداة على البدل. وأيضاً : فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم.))[110] ، لأن قوله : ((أرأيتم)) عند أبي حيان جملة اعتراضية[111].

وقد ردَّ السميَّن الحلبي قول أبي حيان معتمداً السماع ، وذلك من خلال استدلاله بالشعر : ((قلت الجوابُ عن الأول : أنَّ الاستفهامَ فيه غيرُ مرادٍ قطعاً فلم تَعُدْ أداتُه لعدمِ إرادتهِ. وأمَّا قولُه : (لم يُوْجَد في لسانهم) فقد وُجِدَ ، ومنه :

متى تَأتِنا تُلْمِمْ بنا*... .....

وقولُه :

إنَّ عليَّ الله أن تُبايعنا تُؤْخَذَ كَرْهاً*.....

وقد نصَّ النَّحْويون : على أنَّه متى كانت الجملةُ في معنى الأولِ ومُبَيِّنةً لها أُبدِلتْ منها.))[112]

ونظيرها قوله تعالى : {ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ}[الأحزاب:49] ، قال الزمخشري : ((فإن قلت : ما فائدة (ثم) في قوله : {ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ} ؟ قلت : فائدته نَفْيُ التوهُّم عمَّن عسى يَتَوَهَّمُ تفاوُتَ الحكم : بين أن يُطلِّقها وهي قريبة العهدِ من النكاح ، وبين أن يَبْعُدَ عهدهُا بالنكاح ويتراخى بها المدة في حبالةِ الزواجِ ثم يُطَلِّقها))[113].

وردَّ أبو حيّان قول الزمخشري ؛ لأنه استعمل (عَسَى) صلةً (مَنْ) وهو لا يجوز [114] – على حد قوله.

ردَّ السَّمين الحلبي تخريج شيخه بقوله: ((قلتُ : يُخرَّجُ قوله على ما خُرِّجَ عليه قول الشاعر*:

وإني لَرامٍ نَظْرةً قبلَ التي لَعَلِّي وإنْ شَطَّت نَواها أزورها

وهو إضمارُ القول.))[115]

ومن المواضع التي رد بها السَّمين الحلبي أبا حيّان بالدليل النقلي عن العرب. قال تعالى : {وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }[آل عمران:121]

جوّز الزمخشري ان تكون لفظة (مقاعد) في الآية الكريمة بمعنى (صار) ، فقال : ((وقد اتُّسِع

في قعد وقام حتى أُجريا مجرى صار.))[116]

قال أبو حيّان راداً على ما قاله الزمخشري : ((أمّا إجراء قعد مجرى صار فقال أصحابنا : إنما جاء في لفظة وهي شاذة لا تتعدى ، وهي قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، أي صارت.))[117] ، ثم أضاف أبو حيّان نقداً آخر ، إذ قال : ((وكذلك نقد على الزمخشري تخريجه قوله تعالى : {فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً}[الإسراء:22] ، على أن معناه : فتصير ؛ لأن ذلك عند النحويين لا يطرد.))[118]

قال السَّمين الحلبي راداً هذا المذهب بالدليل النقلي عن العرب، ((قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشري صحيح من كون (قعد) يكون بمعنى صارَ في غير ما أشار إليه هذا القائل ، حكى أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي أن العرب تقول:(قَعد فلان أميراً بعد أن كان مأموراً) أي صار))[119]

وهذا الرد الذي ردَّ به السَّمين الحلبيّ ، نقله أيضاً أبو حيّان عن ابن الاعرابي ، وأقام ردَّه على حجة ، فقال : ((وأمَّا إجراء (قام) مجرى (صار) فلا أحداً عدَّها في أخوات (كان) ، ولا جعلها بمعنى صار ، إلا ابن هشام الخضري فإنه ذكر في قول الشاعر :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُني لئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغ في رَمَادِ*)) [120]

رد عليه السَّمين الحلبي ما قاله ، بقوله : ((قلت : وغيره من النحويين يجعلها زائدةً ، وهو شاذ أيضاً.))[121]

والذي يبدو أنَّ في هذين الردين نظراً* ، وذلك لأنَّه جاء عن طريق الاسناد عن كلام العرب الفصحاء ، وهو جواز كون (قعد) بمعنى صار في المثل خاصة.

المبحث الثاني : الرد بالدليل العقلي :

تعد العلل والأقيسة والتأويلات والتخريجات النحوية ، جزءاً من التنظير النحوي الذي يقوم على الاستدلال العقلي ، وهي محاولة لفهم الأحكام النحوية ، وجزئياتها ؛ وذلك بالتحليل القائم على البرهان والحجة والدليل المنطقي.

لذا حرص السَّمين الحلبيّ في تفسيره على ان يأتي بالحجج العقلية المتمثلة بالتعليل والقياس والتأويل والتخريج ليصل مع القارئ إلى إحصاء الأحكام النحوية عن طريق الاستقراء. مع البيان والتوضيح والمناقشة.

فمن الردود العقلية التي اعتمد فيها السَّمين الحلبيّ التعليل ، قوله تعالى : {فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى...}[آل عمران:36]

يرى الزمخشري أنها منصوبة على الحال وهي حال مؤكدة ؛ لأن التأنيث مفهوم من تأنيث الضمير ، فجاءت (أنثى) مؤكدة ، إذ قال : ((فإن قلت : كيف جاز انتصاب (أنثى) حالاً من

الضمير في وضعتها وهو كقولك وضعت الأنثى أنثى؟ قلت : الأصل : وضَعَتْه أنثى ، وإنما أُنِّث لتأنيث الحال ؛ لأن الحال وذا الحال لشيء واحد ، كما أنث الاسم في ما كانت أمّك لتأنيث الخبر. ونظيره قوله تعالى : {كَانَتَا اثْنَتَيْنِ}[النساء:176] ، وأمّا على تأويله الحَبْلة أو النَّسمة فهو ظاهرٌ ، كأنه قيل : إني وضَعْتُ الحَبْلةَ أو النَّسمة أنثى.))[122]

يبيّن السَّمين قول الزمخشري بقوله : ((يعني انَّ الحال على الجواب الثاني كون مبنيَّة لا مؤكدةً ، وذلك لأن النَّسمة الحبلة تصدُق على الذَّكر وعلى الأنثى ، فلما حصل فيها الاشتراكُ جاءت الحالُ مبينة لها.))[123]

واعترض عليه أبو حيّان ، فقال : ((وآل قوله إلى أن أنثى تكون حالاً مؤكدة ، لا يخرجه تأنيثه لتأنيث الحال عن أن يكون الحال مؤكدة ، وأما تشبيهه ذلك بقوله : من كانت أمّك ، حيث عاد الضمير على معنى من ، فليس ذلك نظير وضعتها أنثى ؛ لأن ذلك حصل على معنى من ، إذ المعنى : أية امرأة كانت أمّك ، أي : كانت هي المرأة أمّك ، فالتأنيث ليس لتأنيث الخبر ، وإنما هو من باب الحمل على معنى من ولو فرضنا أنه تأنيث للاسم لتأنيث الخبر لم يكن نظير وضعتها أنثى ؛ لأن الخبر مخصص بالإضافة إلى الضمير ، فقد استفيد من الخبر ما لا يستفاد من الاسم بخلاف أنثى ، فإنه لمجرد التأكيد. واما تنظيره بقوله : {فإن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ}[النساء:176] ، فيعني أنه ثنى بالاسم لتثنية الخبر... فالأحسن أن تجعل الضمير في وضعتها أنثى عائداً على النَّسمة ، أو النفس ، فتكون الحال مبنية لا مؤكدة.))[124]

وما ردَّهُ أبو حيان على الزمخشري ردّه عليه السَّمين الحلبيّ بحجة عقلية : ((قلت : قوله : (ليس نظيره ؛ لأنَّ (مَنْ كانت أمَّك) حُمل على معنى (مَنْ) ، (وهذا أُنث لتأنيث الخبر) ليس كما قال ، بل هو نظيرهُ ، وذلك أنه في الآية الكريمةُ حُمِل على معنى (ما) كما حُمِل هناك على معنى (مَنْ) ، وقول الزمخشري (لتأنيث الخبر) أي : لأنَّ المراد بـ(مَنْ) التأنيثُ بدليل تأنيثِ الخبرِ ، فتأنيثُ الخبر بيَّن لنا أن المراد بـ(مَنْ) المؤنثُ ، كذلك تأنيثُ الحال – وهي أنثى – بيَّن لنا أن المراد بـ(ما) في قوله : (ما في بطني) أنه شيء مؤنث، وهذا واضح لا يحتاج إلى فكر. وأما قوله: (فقد استُفيد من الخبر ما لا يُسْتفاد من الاسم بخلاف (وضعتها أنثى) فإنه لمجرد التوكيد) فليس بظاهر أيضاً ؛ وذلك لأنَّ الزمخشري إنما أراد بكونه نظيره من حيث إنَّ التأنيث في كلٍّ من المثاليْنِ مفهومٌ قبل مجيءِ الحال في الآية ، وقبل مجيء الخبر في النظير المذكور. أمَّا كونُه يفارقه في شيء آخر لعارضٍ فلا يَضُرُّ ذلك في التنظير ، ولا يُخرِجُه عن كونه يُشْبِهُه من هذه الجهة))[125].

وعليه فقد تحصل في هذه الحال قولان :

الأول : أنها مؤكدةٌ إن قلنا : إنَّ الضمير في (وضعتْها) عائدٌ على معنى (ما) .

والثاني : أنها مبيَّنة إن قلنا : إن الضمير عائدٌ على معنى الحَبْلة أو النَّسمَة أو النفس ، لصدق كلٍّ من هذه الألفاظ الثلاثة على الذكر والأنثى[126].

ونظيرها قوله تعالى : {وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَكِن ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ }[الأنعام:69] ، ففي قوله تعالى : (ولكنْ ذكرَى) أربعة وجوه [127] ، وقد ردَّ الزمخشري الوجه الرابع منها ، وهو : أنه عطف على موضع (شيء) المجرور بـ(مِنْ) أي على المتَّقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى ، فيكون من عطف المفردات ، وأما على الأوجه السابقة فيكون من عطف الجمل[128].

قال الزمخشري : ((ولا يجوز أن يكون عطفاً على محل (مِّن شيء) ، كقولك : ما في الدار من أحد لكن زيد ، لأنّ قوله (من حسابهم) يأبى ذلك))[129]

وما ردَّه الزمخشري ردَّه عليه الشيخ ، إذ قال : ((كأنه تخيَّل أن في العطف يلزم القيد الذي في المعطوف عليه وهو من حسابهم لأنه قيد في (شيء) فلا يجوز عنده أن يكون من عطف المفردات عطفاً على (من شيء) على الموضع لأنه يصير التقدير عنده و(لكن ذكرى) من حسابهم وليس المعنى على هذا وهذا الذي تخيَّله ليس بشيء لا يلزم في العطف بـ(ولكن) ما ذكر تقول : ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق ، وما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش ، وما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل ، فعلى هذا الذي قررناه يجوز أن يكون من قبيل عطف الجمل كما تقدم ، ويجوز أن يكون من عطف المفردات ، والعطف إنما هو للواو ودخلت (لكن) للاستدراك.))[130]

وما ردَّ به أبو حيان على الزمخشري ، ردَّه عليه تلميذه معللاً ، فقال : ((قوله (تقول : ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق) إلى آخر الأمثلة التي ذكرها لا يَرُدُّ على الزمخشري ، لأنَّ الزمخشري وغيره من أهل اللسان والأصوليين يقولون : إن العطف ظاهر في التشريك ، فإن كان في المعطوف عليه قيدٌ فالظاهر تقيُّد المعطوف بذلك القيد ، إلا أن تجيء قرينةٌ صارفة فيُحال الأمر عليها. فإذا قلت : ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً ، فالظاهر اشترك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة فإن قلت : (وعمرا يوم السبت) لم يشاركه في قيده ، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول أي : لم يؤت مع المعطوف بقرينةٍ تُخْرِجه ؛ فالظاهر مشاركته للأول في قيده ، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري. وأمَّا الأمثلةُ التي أوردها فالمعطوف مقيد بغير القيد الذي قُيِّد به الأول ، وإنما كان ينبغي أن يأتي بأمثلةٍ هكذا فيقول : ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة ، وما عندنا رجل من تميم ولكن صبيٌّ ، فالظاهر من هذا أن المعنى : ولكنْ امرأة سوء ، ولكن صبي من قريش ، وقول الزمخشري (عطفاً على محل من شيء) ، ولم يقل عطفاً على لفظة لفائدة حسنة يَعْسُر معرفتها : وهو أن (لكن) حرف إيجاب ، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ(مِنْ) لفظاً لزم زيادة (من) في الواجب ، وجمهورُ البصريين على عدم زيادتها فيه ، ويدلُّ على اعتبار الإيجاب في (لكن) أنهم إذا عطفوا بعد خبر ما الحجازية ، أبطلوا النصب ؛ لأنها لا تعمل في المنتقض النفي ، و(بل) كـ(لكن) فيما ذكرت لك.))[131]

يُلحظ ممَّا سبق أعلاه ان السَّمين الحلبيّ اتخذ من التعليل مساراً عقلياً ، فقد احتمل رده أكثر

من حجة.

ومن المواضع التي ردها السَّمين الحلبي معتمداً القياس ، قوله تعالى : {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ }[الحجر:4] .

جعل الزمخشري (الواو) من قوله تعالى : (ولها كتاب) داخلةٌ على الجملة الواقعة صفةً تأكيداً ، قال : (((ولها كتاب) ، جملة واقعة صفة لقرية ، والقياس أن لا يتوسط بينهما كما في قوله تعالى : {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ }[الشعراء:208] ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب.)) [132] وتبعه أبو البقاء[133].

واعترض أبو حيّان ذلك ، وردَّ مذهب الزمخشري ، إذ قال : ((وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحداً قاله من النحويين ، وهو مبني على أنّ ما بعد إلاَّ يجوز أن يكون صفة وقد منعوا ذلك...))[134]

ردَّ السَّمين الحلبي حجة شيخه ، قائلاً : ((قلت : قولُ الزمخشريِّ قويٌ من حيث القياسُ ، فإنَّ الصفة كالحال في المعنى ، وإن كان بينهما فرقٌ مِنْ بعضِ الوجوهِ ، فكما أن الواو تدخلُ على الجملة الواقعةِ حالاً كذلك تَدْخُلُ عليها واقعةً صفةً. ويقوِّيه أيضاً ما نظَّره به من الآية الأخرى في قوله [إلاَّ لها مُنذِرون] ويُقَوِّيه أيضاً قراءةُ ابن أبي عبلة* المتقدمةُ.))[135]

وعليه فأن السَّمين الحلبيّ اعتمد حجية القياس في ترجيح مذهب الزمخشري.

ومن النحاة الذين اعترض رأي الزمخشري في هذه الآية المباركة ، ابن مالك ، إذ عدَّ توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه :

الأول : أنه قاس الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فروق كثيرة ، كجواز تقدّمها على صاحبها ، وجواز تخالفهما بالإعراب وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير ، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية ، وامتناع ذلك في الواقع نعتاً ، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبت مخالفتهما إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني : أنه مذهب لم يُعرف لبصري ولا كوفي ، فوجب إلا يلتفت إليه.

الثالث : أنه مُعَلَّل بما لا يناسب ؛ وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضدّ لما يُراد منه التوكيد فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد.

الرابع : أن الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا ، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما؟

الخامس : أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أوْلى المواضع بها لا يصلح للحال...[136].

ويرى البحث أنَّ ما اعترض به أبو حيان وابن مالك لا يلزم الزمخشري ؛ لأنه رجل صاحب

نزعة اجتهادية ، وهذا يعني أننا لو أخذنا بهذا القول للزم علينا ردَّ أقوال النحاة الذين تفردوا بأقوال عدة ، كأقوال الخليل التي تفرد بها وأقوال سيبويه وابن هشام والرضي وغيرهم .

ومن المواضع التي حدث فيها خلاف بين الزمخشري وأبي حيان وجعلها السَّمين من باب التأويل بالحمل على المعنى. قوله تعالى : {وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ } [آل عمران:169] . فالزمخشري يجوّز حذف المفعول الأول ، وأبو حيان لا يُجوّز ذلك ؛ لأنَّ هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسَّره. قال الزمخشري : ((ويجوز أن يكون {الَّذينَ قُتِلُواْ} فاعلاً ، ويكون التقدير : ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً ، أي ولا يحسبنَّ الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت : كيف جاز حذف المفعول الأوّل؟ قلت : هو في الأصل مبتدأ ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله [أحياءٌ] والمعنى أحياء لدلالة الكلام عليهما.))[137]

ولم يوافقه أبو حيان وردَّ عليه تقديره ، وذكر أن هذا التقدير لا يجوز إلا في أبواب محصورة ، ومنها : باب : رُبَّه رجلاً ، ونعمْ رجلاً زيدُ والتنازع عند إعمال الثاني في رأي سيبويه ، والبدل على خلاف فيه ، وضمير الأمر . ثم قال : ((وزاد بعض أصحابنا أن يكون الظاهر المفسر خبراً للضمير ، وجعل منه قوله تعالى : {وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ }[الأنعام:29] ، التقدير عنده : ما الحياة إلا حياتنا الدّنيا. وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن المذكورة. وأما سؤاله وجوابه فإنه يتمشى على رأي الجمهور في أنه : يجوز حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصاراً ، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى ، لكنه عندهم قليل جداً.))[138] ، وهذا الذي ذكره* نص عليه الفارسي ومنعه ابن ملكون[139] البتة.

وما ذهب إليه أبو حيان ردَّه السَّمين الحلبي موضحاً لما ذهب إليه الزمخشري وفات أبو حيان ، وذلك بالحمل على المعنى ، إذ قال : ((وهذا من تحمُّلاته عليه. أمَّا قوله : (يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره) فالزمخشري لم يقدِّره صناعة بل إيراداً للمعنى المقصود ، ولذلك لمّا أراد يُقدِّرَ الصناعة النحوية قدَّره بلفظ (أنفسهم) المنصوبة وهي المفعول الأول ، وأظنُ أنَّ الشيخ توهَّم أنها مرفوعةٌ تأكيدٌ للضمير في (قُتلوا) ولم ينتبه أنه إنما قدَّرها مفعولاً أولَ منصوبةً. وأمَّا تمشيتُه قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك ، وما عليه من ابن مَلْكون؟ وستأتي مواضع يضْطَرُّ هو وغيرهُ إلى حذفِ أحد المفعولين كما ستقف عليه قريباً.))[140]

قال الآلوسي في حديثه عن هذه الآية : ((وقرئ – يحسبنَّ – بالياء التحتانية على الاسناد إلى ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ضمير من يحسب على طرز ما ذكر في الخطاب ، وقيل إلى الذين قتلوا والمفعول الأول محذوف لأنه في الأصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً.))[141]

وذكر الآلوسي ما اعترض به أبو حيان على الزمخشري وعقب عليه بقوله : ((وفيه أن هذا من باب التعصب لأن حذف أحد المفعولين في باب الحسبان لا يمنع اختصاراً على الصحيح بل

اقتصاراً ، و(ما) هنا من الأول فيجوز مع أنه جوّز الاقتصار بعضهم ويكفي للتخريج مثله.))[142]

وذكر الآلوسي أن العلامة الطيبي ينسب حذف أحد المفعولين في هذا الباب إلى الأخفش[143] ، وظاهر صنيع البعض يفهم منه تقديره مضمراً أي : (ولا يحسبنهم الذين قتلوا) ، والمراد لا يحسبن أنفسهم ، واعترضه أبو حيان بشيء آخر أيضاً ، وهو أن فيه تقديم المضمر على مفسره محصور في أماكن ليس هذا منها[144] ، وهذا ما رده على الزمخشري ، ورد عليه السَّمين الحلبي وقد أشرت إليه قبل قليل. ونقل الآلوسي أيضاً أن السَّفاقُسيّ [145] رده عليه ، إذ قال : ((ورده السفاقسي بأنه وإن لم يكن هذا منها لكن عود الضمير على الفاعل لفظاً جائز لأنه مقدم معنى وتعدي أفعال القلوب إلى ضمير الفاعل جائز ، وقد ظن السيرافي وغيره على جواز ظنه زيد منطلقاً وظنهما الزيدان منطلقين ، وهذا نظيره ما ذكره هذا البعض))[146].

وأضاف الآلوسي قوله : ((فالاعتراض عليه في غاية الغرابة ، ثم المراد من توجيه النهي إلى المقتولين تنبيه السامعين على أنهم أحقاء بأن يتسلوا بذلك ، يبشروا بالحياة الأبدية والنعيم المقيم لكن لا في جميع أوقاتهم بل عند ابتداء القتل إذ بعد تبين حالهم لهم لا تبقى لاعتبار تسليتهم وتبشيرهم فائدة ولا لتنبيه السامعين وتذكيرهم وجه قاله شيخ الإسلام.))[147]

وخلاصة القول إن الزمخشري جوز قراءة الغيبة [148] من قوله تعالى : {ولا يحسبن} ، أن يكون (الذين قتلوا) فاعلاً تقديره : ((ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً)) [149]. وإن المفعول الأول محذوف ؛ لأنه قائم عنده مقام المبتدأ المحذوف قبل قوله : (أحياء) أي : هم أحياء. بينما أبو حيان لا يجوز ذلك ؛ لأن فيه تفسير الضمير بالفاعل ، لذا ردَّ عليه السَّمين الحلبي هذا القول وعدّهُ من التحملات عليه ، وعدّهُ الآلوسي رداً غريباً.

ويتضمن ما سبق الحديث في قوله تعالى : {ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ }[الأنعام:23] ففي قوله تعالى : {ثمَّ لم تكُن}[150] قراءات عدة منها قراءة أهل المدينة وأبي عمرو بن العلاء : {ثم لم تكن} بالتاء ، و{فتنتهم} بالنصب[151].

قال الزمخشري : ((وقرئ : تكن ، بالتاء وفتنتهم ، بالنصب . وإنما أنث {أن قالوا}[آل عمران :147] ، وغيرها لوقوع الخبر مؤنثاً ، كقولك : من كانت أمّك؟))[152].

قال أبو حيّان راداً على ما جاء به الزمخشري من دليل : ((وتخريج الزمخشري مُلَفَّقٌ من كلام أبي عليّ ، وأمَّا من كانت أمَّك فإنه حَمَلَ اسم كان على معنى مَنْ ، لأن مَنْ لها لفظ مفرد ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ ، وليس الحَمْلُ على المعنى لِمرَاعاةِ الخبرِ ، إلا ترى أنه يجيئ حيث لا خبر نحو : {وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}[يونس:42].

..... ونَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذْئِبُ يَصْطحِبَانِ*)) [153]

وقد ردَّ السَّمين الحلبي قول أبي حيان بقوله : ((قلت : ليت شعري ولأي معنى خصَّ

الزمخشريَّ بهذا الاعتراض فإنه وارِدٌ على أبي عليٍّ أيضاً ؟ إذ لقائلٍ أن يقول : التأنيث في (جَاءَتْ) للحمل على معنى (ما) فإن لها هي أيضاً لفظاً ومعنى مثل (مَنْ) . على أنه يقال : للتأنيث علّتانِ ، فذكروا إحداهما.))[154]

ومن خلال ردَّ السَّمين عليه ، يلحظ أن أبا حيان لم يرد على الزمخشري فقط بل ردَّ قول أبي علي القائل : وهذا كقوله تعالى : {فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا } [الأنعام:160] ، فلما كانت الأمثال هي الحسنات في المعنى عُومل معاملة المؤنث فسقطت التاء من عدده[155].

والذي لاحظناه أن أبا حيّان لم يرد مذهب الزمخشري وأبا علي الفارسي مثلما ذكر السَّمين ، بل هو يرد قول سيبويه ، إذ قال : ((ومن يقول من العرب : ما جاءتْ حاجتك ، كثيرٌ ، كما يقول من كانتْ أمُّك ... ومثلُ قولهم ما جاءتْ حاجتك إذ صارت تقع على مؤنَّث ، قراءةُ بعض القُرّاء:{ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ}[الأنعام:23] و:{يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ}[يوسف:10][156].))

وهذا يعني أنه أنّثَ (أن قالوا) ؛ لأن (أن قالوا) هو الفتنة.

وقال مكي القيسي (ت437هـ) : ((من قرأ (تكن) بالتاء ، أنث لفظ الفتنة ، وجعل (الفتنة) اسم (كان) و (أن قالوا) خبر كان. ومن قرأ (تكن) بالتاء ونصب الفتنة ، جعلها خبر (كان) ، و(أن) اسم كان ، وأنّثَ (تكن) على المعنى ؛ لأن (أنْ) وما بعدها هو الفتنة في المعنى ؛ لأن اسم (كان) هو الخبر في المعنى ؛ إذ هي داخلة على الابتداء والخبر ، وجعلُ (أن) اسم (كان) هو الاختيار عند أهل النظر ؛ لأنها لا تكون إلا معرفة ، ولأنَّها لا توصف ، فأشبهت المضمر ؛ والمضمر أعرف المعارف ، فكان الإعراب اسم (كان) أولى مما هو دونه في التعريف ؛ إذ الفتنة إنما تعرّفت بإضافتها إلى المضمر ، فهي دون تعريف (أن قالوا) بكثير.))[157]

ومن الردود التي اعتمد فيها السَّمين الحلبي الترجيح النحوي ، قوله تعالى : {ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ }[الأنفال:14] .

أجاز الزمخشري أن يكون قوله (ذلكم) منصوباً بإضمار (عليكم) ، أي : منصوباً بإضمار فعل يفسِّره ما بعده ، قال : ((ويجوز أن يكون نصباً على : عليكم ذلكم فذوقوه ، كقولك : زيداً فاضربه))[158].

والذي عليه أغلب النحاة عدم جواز ذلك ، لذا ذهبوا يتأولون ما ورد منها على ذلك ، كقوله تعالى : {كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ}[النساء:24] ، أي : ((كتب الله عليكم))[159].

وما ذهب إليه الزمخشري مردود عند أبي حيان ، لأنَّ اسماء الأفعال لا تضمر. لذا منع تقدير (عليكم) ، واستحسن أنْ يقدر الاغراء بـ(ألزموا). قال : ((ولا يجوز هذا التقدير لأنَّ عليكم من اسماء الأفعال ، واسماء الأفعال لا تضمر ، وتشبيهه له بقولك : زيداً فاضرِبه ، ليس بجيد ؛ لأنهم لم يُقدِّروه بـ عليك زيداً فاضربه ، وإنما هذا منصوبٌ على الاشتغال.))[160]

وهذا يعني أن أبا حيّان يرجح مذهب البصريين الذي يمنعون إضمار اسم الفعل ، أو تقديم

معموله عليه ، في حين أن سيبويه اعمل اسم الفعل مضمراً في موضعين[161].

وما ردَّه أبو حيان على الزمخشري رجحه السَّمين الحلبي على مذهب الكوفيين ، إذ قال : ((قلت : لا يجوز أن يكون نحا الزمخشري نَحْوَ الكوفيين ، فإنهم يُجرونه مُجْرى الفعل مطلقاً ، وكذلك يُعْملون متأخراً نحو : {كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ}[النساء:24] .))[162]

واعترض صاحب حاشية الشهاب على أبي حيان أيضاً وذكر أنَّ من النحاة من أجازه [163] قال : ((وقال أبو حيان انه لا يجوز هذا التقدير لأنَّ عليكم من اسماء الأفعال واسماء الأفعال لا يجوز حذفها وعملها محذوفة وليس ما قاله بمسلم فأنَّ من النحاة من أجازه.))[164]

ومن المواضع الأخرى التي لم يتفق فيها أبو حيان مع الزمخشري بالرأي ، وجعلها السَّمين الحلبي من باب الترجيح النحوي عند إعرابه لقوله تعالى : {ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى }[النجم:41].

جوَّز الزمخشري أنْ يكون الضميرُ (الهاء) في قوله : (يجزاهُ) عائدٌ للجزاء ، ثم فسَّره بقوله: (الجزاء الأوفى) أو أنه بدل عنه ، نحو قوله تعالى : {وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ}[الأنبياء:3][165].

لم يوافقه أبو حيّان على ذلك ، وذهب إلى منع ، قال : ((وإذا كان تفسيراً للمصدر المنصوبِ في يُجْزاه ، فعلى ماذا انتصابه؟ وأمَّا إذا كان بدلاً ، فهو من باب بدل الظاهر من الضمير الذي يفسره الظاهر ، وهي مسألة خلاف والصحيح المنع.))[166]

ردَّ السَّمين الحلبيّ قول أبي حيّان ، ورجح مذهب الزمخشري من وجهين :

((قلت : العجبُ كيف يقولُ : فعلى ماذا ينتصبُ؟ وانتصابهُ من وجَهيْن ، أحدُهما – وهو الظاهرُ البيِّن – أن يكون عطف بيانٍ ، وعطفُ البيان يَصْدُقُ عليه أنه مُفَسِّرٌ ، وهي عبارة سائغةٌ شائعة. والثاني : أَنْ ينتصِبَ بإضمار أَعني ، وهي عبارةٌ سائغةٌ أيضاً يُسَمُّون مثل ذلك تفسيراً.))[167]

والذي يبدو لي أن السَّمين كان مصيباً في هذا التوجيه ، إلا أن أبا حيان اعتاد تخطئة الزمخشري وإن كان توجيهه صحيحاً.

يلاحظ من خلال هذه المسألة والمسائل السابقة أنَّ أبا حيَّان والسَّمين الحلبيّ أختلفا في الفهم فأبو حيّان فَهِمَ شيئاً والسَّمين فَهِمَ شيئاً آخر ، ولهذا كان الموقف المتضاد من رأي الزمخشري ، فالاختلاف في الفهم أدى إلى الاختلاف في المواقف الأخرى ، بدليل أن الزمخشري كلما أوجد تخريجاً ما ، ذهب أبو حيّان يبحث عن آخر فيبطل قول الزمخشري بدليل وبغير دليل.

والذي يبدو لي أنَّ أبا حيان يصدر عن عصبية شديدة تجاه أبي القاسم الزمخشري ، وهذا ما دفع السَّمين للرد عليه.

والذي يدل على أن أبا حيان يصدر عن عصبية تجاه أبي القاسم الزمخشري ما وجدناه في بعض المسائل التي ردها عليه أبي حيان ، إذ هي لم تكن للزمخشري بل هي لغيره ، بدليل أنَّ السَّمين أرجع هذه المسائل لقائليها [168] ، والحقيقة أنَّ الزمخشري عندما يذكر رأياً لغيره فربّما كان

الهدف من وراء ذلك الإيضاح والتوسع بالمسائل أي الإحاطة بالمسألة النحوية بالاعتماد على النقل ، أو قد يكون الزمخشري تبنى المسألة فعلاً ؛ لأنَّ فيها نزعةً اجتهادية ، وبهذا أضافها إلى محصلته اللغوية. أو أن المسألة اقتضت التوسع بالآراء من أجل إثبات حكم.

والذي لحظناه من خلال هذه الدراسة أن ردود السَّمين الحلبيّ على شيخه أبي حيان ، تنوعت واتسمت بالشمولية والموضوعية وبالرصانة والقوة ، فالمتتبع لهذه الردود يشعر بقوة ومهارة هذا الرجل في علم النحو فضلاً عن العلوم الأخرى . ويمكن القول إن هذه الردود التي استعرضناها ما هي إلا اجوبة لكن بانماط وأشكال مختلفة دافع فيها السَّمين عن الزمخشري. فعلى سبيل المثال لا الحصر – أن أبا حيان عندما يستعرض قول الزمخشري في موضع ما ويرد عليه رداً طويلاً ، ويرى أن في كلام الزمخشري اضطراباً . فالسَّمين بعد أن يستعرض كلا القولين يوجه رداً موجزاً لشيخه ، فيقول : ((قلت : فَهْمُ المعنى وعدمُ الإلباسُ يُسوِّغُ ما ذكرهُ الزمخشري ، وأيُّ مانع من أنَّ المعنى : فقل أسلمتُ وجهي لله مصاحباً لِمْن أسلمَ وجههُ لله أيضاً ، وهذا معنىً صحيح مع القول بالمعية.))[169] وغيرها.

وخلاصة القول إن ردود السَّمين الحلبي على أبي حيان كثيرة ومتنوعة وواسعة لا يمكن حصرها في هذا البحث إلا النزر اليسير منها. لذا أرتأيت أن اقتصر دراستي على بعض منها وهو ما يتعلّق بالجانب النحوي ، وإن كانت الردود التي ذكرتها قليلة إلا أنَّي أرتأيت أن أفسح المجال أمام الباحثين لتفصيل موسع قد لا يسعه هذا الموضوع.

نتائج البحث :

توصلت الدراسة إلى ما يأتي :

(١) اتسمت أغلب الردود بالموضوعية وبالبيان والوضوح والدقة ، فإن كان هناك موطن يحتاج إلى شرح وتفصيل نجد السَّمين الحلبي يستطرد في ذلك كثيراً معتمداً الترجيح بين المذاهب المتعددة.

(٢) براعة السَّمين الحلبيّ في عرض المادَّة النَّحويَّة في تفسيره ، فهو يحرص على أن يختار لنفسه أسلوباً يتسم بالوضوح والدقة ، واللغة السهلة القريبة من أذهان قارئيها.

(٣) كان السَّمين الحلبيّ في ردوده يصرَّح باسماء النحاة المردود عليهم لاسيَّما شيخه أبي حيان ، فقد كان لا يتحرج من الردَّ عليه إن أخطأ أو أساء أو تعمد الخطأ على الزمخشري ، فقد استعمل عبارات شتى منها : ((وهذا الردُّ ليس بشيء)) ، ((وهذا من تحمُّلاته عليه)) ، ((وما ردَّ به ليس بظاهر)) ، ((قد أساء العبارة في حق الزمخشري)) ...الخ.

(٤) أظهرت الدراسة أنَّ الأسباب التي دفعت السَّمين الحلبيّ للردِّ على أبي حيّان ، لم تكن نابعة من منهج عقائدي بينهما ، كما كان بين الزمخشري وأبي حيان ، وإنما هو نابع من فكر نحوي ، أو ربما أراد السَّمين ان ينبه على هذه الردود ، أو ربّما حدث ذلك بسبب

اختلاف الفهم بينهما في المسألة الواحدة. أو قد يكون السبب هو اختلاف مواقف أبي حيّان في الردِّ على الزمخشري ، فقد كان لا يسلّم بما قال لذا راح يرميه باتهامات مختلفة.

(٥)أظهرت الدراسة أنَّ السَّمين الحلبيّ اتَّبَعَ في ردوده على أبي حيّان منهجاً متعدد الصور والأشكال ، فقد تناول بالدراسة الأصول والأدلة التي احتج بها في ردِّ اتهامات شيخه على الزمخشري فقد اتخذ أسلوباً علمياً متميزاً. فأحياناً كان يرد معتمداً النقل سبيلاً له ، وأخرى معتمداً العقل. لذا فالمتتبع لهذه الردود يلحظ ذلك.

(٦)أظهرت الدراسة أنَّ السَّمين الحلبيّ اتخذ أنماطاً مختلفة في أثناء الرد، فبعض الردود كانت طويلة فيها شيء من آثار المنطق والأصوليين، وكان البعض الآخر وجيزاً مختصراً.

(٧)أظهرت الدراسة أن أبا حيّان كان يصدر عن عصبية وحزبية شديدة نحو أبي القاسم الزمخشري ، فكان كثيراً ما يتهمه بمذهبه الاعتزالي. وهذا الأمر جعل أبا حيان موضع نقد عند بعض النحاة القدامى والباحثين المحدثين ، فقد ردَّ عليه ابن هشام بعض الآراء في كتابه مغني اللبيب ، والآلوسي في روح المعاني ، وشهاب الدين الخفاجي المصري في حاشيته ، ومن المحدثين الاستاذ عبد الخالق عضيمة ، والدكتور عبد الفتاح الحموز . علماً أن هذه النتيجة أشار إليها الدكتور حبيب مشخول الخفاجي إلاَّ أَني أضفتُ إليها نقاد آخرين.

(٨)اعتاد السَّمين الحلبيّ في كتابه ان يذكر وجوه الاحتمالات التي يمكن حمل الآية عليها ناقلاً ذلك عن النحويين والمعربين والمفسرين ، مناقشاً لما ينقل من آراء ، فقد كان كثير الاستشهاد بالشعر العربي ، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وتوجيهها في آيات الذكر الحكيم.

الهوامش :

(١) يُنظر : الكتاب : 437/1.

(٢) يُنظر : المقتضب : 89/1-95 ، والانتصار لسيبويه على المبرد : 6 (مقدمة التحقيق)

(٣) يُنظر : الأصول في النحو : 187/2.

(٤) يُنظر : مقدمة الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 38-39.

(٥) يُنظر : الرد على النحاة : 141/13.

(٦) الدر المصون : 5/1-6.

(٧) يُنظر : ردود أبي حيان على الزمخشري في إعراب القرآن الكريم : 12 ، 27 ، 120 ، 152.

(٨) لسان العرب : ابن منظور : 184/5 مادة (ردد) ، ومعجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس : 400 (ردّ) ، وكتاب التعريفات : الشريف الجرجاني : 110 ، والمعجم الوسيط : 337/1.

(٩) معجم مقاييس اللغة : 400 (ردّ).

(١٠) لسان العرب : 184/5 ، ويُنظر : تهذيب اللغة : الأزهري : 63/14 (ردّ).

(١١) يُنظر : لسان العرب : 184/5-185 ، والمعجم الوسيط : 337/1.

(١٢) لسان العرب : 184/5-185 ، ويُنظر : تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي : 50/7 (دد) .

(١٣) يُنظر : لسان العرب : 185/5 ، وتاج العروس : 52/7.

(١٤) يُنظر : المعجم الوسيط : 338/1.

(١٥) يُنظر : تاج العروس : 51/7.

(١٦) التعريفات : 110.

(١٧) م . ن : 110.

(١٨) لسان العرب : 184/5.

(١٩) يُنظر : المدارس النحويَّة : 324-325.

(٢٠) يُنظر : المدرسة النحويَّة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة : 306-321.

(٢١) ردود أبي حيان على الزمخشري في إعراب القرآن الكريم : 5.

(٢٢) يُنظر : المدارس النحوية : د. شوقي ضيف : 283 ، ومنهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه : د. مصطفى الصاوي : 77 ، ودروس في المذاهب النحوية : د. عبده الراجحي : 161 ،

وقضايا اللغة في كتب التفسير – المنهج – التأويل – الإعجاز : د. الهادي الجطلاوي : 93 ، وردود أبي حيان على الزمخشري في إعراب القرآن الكريم : 7.

(٢٣) يُنظر : المدارس النحوية : د. شوقي ضيف : 321 ، والمدارس النحوية : د. خديجة الحديثي : 329 ، والبحث البلاغي في تفسير البحر المحيط : رائد حامد خضير المرعبي : 3.

(٢٤) البحر المحيط : 145/1.

(٢٥) م . ن : 762/2 ، وينظر : البحث البلاغي في تفسير البحر المحيط : 4.

(٢٦) البحر المحيط : 223/3.

(٢٧) م . ن : 223/3.

(٢٨) يُنظر : اختيارات أبي حيَّان النحويَّة في البحر المحيط جمعاً ودراسة : 862/2–863.

(٢٩) أحمد الحوفي في كتابه (الزمخشري : ص 268) ، نقلاً عن المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي : د. محمود حسني محمود : 420.

(٣٠) يُنظر : المدارس النحوية : د. شوقي ضيف : 284 ، والمدارس النحوية : د. خديجة الحديثي : 325.

(٣١) دروس في المذاهب النحوية : 161 ، ويُنظر : المدرسة البغدادية : 421.

(٣٢) يُنظر : المدرسة البغدادية : 421.

(٣٣) أمالي ابن الحاجب : 79/1 (مقدمة التحقيق).

(٣٤) منهج الزمخشري في تفسير القرآن : 79–80.

(٣٥) الكشاف : 543/2 ، 169/3 ، 266/3.

(٣٦) م . ن : 182/3.

(٣٧) م . ن : 102/3.

(٣٨) البحر المحيط : 554/3.

(٣٩) م . ن : 645/5.

(٤٠) م . ن : 127/4.

(٤١) م . ن : 597/7.

(٤٢) م . ن : 32/8.

(٤٣) م . ن : 179/8.

(٤٤) م . ن : 292/8.

(٤٥) م . ن : 250/8.

(٤٦) م . ن : 288/8.

(٤٧) م . ن : 571/6 ، وينظر : الكشاف : 245/3 ، وروح المعاني : الآلوسي : 541/18 ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمه : 559/3.

(٤٨) الكشاف : 651/1 ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 111/2.

(٤٩) البحر المحيط : 734/3 ، وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 111/2.

(٥٠) البحر المحيط : 356/4 ، وينظر : الدر المصون : 269/5.

(٥١) الدر المصون : 269/5.

(٥٢) م . ن : 269/5.

(٥٣) الكشاف : 244/1 ، وينظر : البحر المحيط : 163/2 ، والدر المصون : 335/2 ، وتفسير اللباب في علوم الكتاب : أبو حفص الدِّمشقي : 428/3.

(٥٤) البحر المحيط : 163/2 ، وينظر : الدر المصون : 335/2 ، وتفسير اللباب / 428/3.

(٥٥) الدر المصون : 335/2 ، ويُنظر : تفسير اللباب / 428/3.

(٥٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 15/1–16.

(٥٧) البحر المحيط : 6/1 ، 14 ، ويُنظر : قضايا اللغة في كتب التفسير : 70.

(٥٨) ينظر : قضايا اللغة في كتب التفسير : 95.

(٥٩) م . ن : 97.

(٦٠) الدر المصون : 457/9 ، ويُنظر : الكشاف : 145/4.

(*) في البحر : 596/7 : (وما أكثر تلميح هذا الرجل ...) .

(٦١) الدر المصون : 457/9 ، ويُنظر : البحر المحيط : 596/7–597.

(*) ديوان المتنبي : 469/2 ، ويُنظر : المحتسب في تبيّين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 64/2.

(*) ديوان البُوصيري : 432 ، ويُنظر : الدر المصون : 458/9.

(٦٢) الدر المصون : 457/9–458.

(٦٣) م . ن : 515/10 .

(٦٤) م . ن : 515/10 ، ويُنظر : البحر المحيط : 504/8.

(٦٥) الدر المصون : 515/10.

(٦٦) م . ن : 44/4.

(٦٧) م . ن : 42/2.

(٦٨) م . ن : 5/1.

(٦٩) البحر المحيط : 15/1.

(٧٠) الدُّرُ المصون : 335/2.

(٧١) م . ن : 632/2.

(٧٢) م . ن : 21/3.

(٧٣) م . ن : 75/3.

(٧٤) م . ن :481/3.

(٧٥) م . ن : 149/4.

(٧٦) م . ن : 235/4 ، 185/4.

(٧٧) م . ن : 194/4.

(٧٨) م . ن : 246/4.

(٧٩) م . ن : 34/7.

(٨٠) م . ن : 38/8.

(٨١) م . ن : 336/8.

(٨٢) م . ن :473/8.

(٨٣) م . ن : 623/8.

(٨٤) م . ن : 457/9.

(٨٥) م . ن : 598/9.

(٨٦) م . ن : 18/10–19.

(٨٧) م . ن : 26/10.

(٨٨) م . ن : 104/10.

(٨٩) م . ن : 121/10.

(٩٠) م . ن : 20/11.

(٩١) م . ن : 122/11.

(٩٢) الكشاف : 596/4–597 ، ويُنظر : البحر المحيط : 466/8 ، والدر المصون : 448/10.

(*) أي انتهى كلام الزمخشري.

(٩٣) البحر المحيط : 446/8 ، ويُنظر : الدر المصون : 448/10–449.

(٩٤) الدر المصون : 449/10 .

(٩٥) الكشاف : 267/2 ، ويُنظر : البحر المحيط : 59/5 ، الدر المصون : 58/6.

(٩٦) يُنظر : الدر المصون : 58/6.

(٩٧) البحر المحيط : 59/5.

(٩٨) قرأ الحسن (كلمات) بالجمع. ينظر : مختصر شواذ القرآن ، لابن خالويه : 51 ، الكشاف : 143/2 ، والدر المصون : 439/5 ، وتفسير اللباب : 290/9.

(٩٩) يُنظر : الكشاف : 143/2 ، والبحر المحيط : 476/4 ، والدر المصون : 439/5 ، وتفسير اللباب : 290/9.

(١٠٠) البحر المحيط : 476/4 ، ويُنظر : الدر المصون : 439/5 ، وتفسير اللباب : 290/9.

(١٠١) الدر المصون : 439/5 ، وتفسير اللباب : 290/9.

(١٠٢)يُنظر : مختصر شواذ القرآن : 159 ، وإعراب القرآن للنحاس : 78/5 ، والكشاف : 548/4 ، وإملاء ما منَّ به الرّحمن : 264/2 ، والبحر المحيط : 403/8 ، وتفسير اللباب: 182/19.

(١٠٣)الكشاف : 548/4 ، والبحر المحيط : 403/8 ، والدر المصون : 361/10 ، وتفسير اللباب : 182/19.

(١٠٤)يُنظر : إعراب القرآن للنحاس : 78/5.

(١٠٥)يُنظر : البحر المحيط : 403/8 ، والدر المصون : 361/10 ، وتفسير اللباب: 182/19.

(١٠٦)الدر المصون : 361/10 ، وتفسير اللباب: 182/19.

(*) ديوان الأعشى : 233.

(١٠٧)شرح التسهيل : 241.

(١٠٨)الدر المصون : 361/10 ، وتفسير اللباب: 182/19.

(١٠٩)الكشاف : 599/3 ، ويُنظر : البحر المحيط : 419/7 ، والدر المصون : 238/9 ، وتفسير اللباب : 151/16.

(١١٠) البحر المحيط : 419/7 ، والدر المصون : 238/9 ، وتفسير اللباب: 151/16.

(١١١)يُنظر : ردود أبي حيّان على الزمخشري في إعراب القرآن الكريم : 141.

(*) البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي في خزانة الأدب : 96/9 ، وشرح المفصل : 281/4 ، 282 ، وبلا نسبة في الكتاب : 86/3 ، والمقتضب : 63/2 ، ورصف المباني : 124 ، 400 ، وشرح الاشموني : 10/3 ، وارتشاف الضرب : 1972/4 .

(*) لم يعرف له قائل . يُنظر : الكتاب : 156/1 ، والمقتضب : 63/2 ، والدر المصون : 238/9 ، 124/1 ، وشرح الاشموني : 11/3.

(١١٢)الدر المصون : 238/9–239 ، ويُنظر : تفسير اللباب: 151/16.

(١١٣)الكشاف : 532/3 ، والبحر المحيط : 317/7 ، والدر المصون : 131/9 ، وتفسير اللباب : 564/15.

(١١٤)يُنظر : البحر المحيط : 317/7 ، والدر المصون : 131/9 ، وتفسير اللباب: 564/19–565.

(*) ديوان الفرزدق : 451 ، وشطره الثاني في الديوان :

لعلَّ وإنْ شقَّتْ عليَّ أَنالُها.

(١١٥)الدر المصون : 131/9 ، وتفسير اللباب: 565/9.

(١١٦)الكشاف : 401/1 ، ويُنظر : الدر المصون : 379/3–380 ، والبحر المحيط : 67/3 ، وتفسير اللباب : 506/5.

(١١٧)البحر المحيط : 67/3 ، ويُنظر : الدر المصون : 397/3–380 ، وتفسير اللباب: 506/5.

(١١٨)البحر المحيط : 67/3 ، ويُنظر : الدر المصون : 380/3 ، وتفسير اللباب : 506/5.

(١١٩)الدر المصون : 380/3 ، واللباب في علوم الكتاب : 506/5.

(*) ديوان حسان بن ثابت : 133 ، وشرح ديوان حسان بن ثاب : 199 ، ويُنظر : البحر المحيط : 67/3 ، وتفسير اللباب : 507/5 ، وارتشاف الضرب : 2403/5.

(١٢٠)البحر المحيط : 67/3 ، ويُنظر : الدر المصون : 380/3 ، وتفسير اللباب : 506/5–507.

(١٢١)الدر المصون : 380/3 ، ويُنظر : تفسير اللباب : 507/5.

(*) أي رد السمين الحلبي الأول والثاني.

(١٢٢)الكشاف : 349/1–350 ، وينظر : البحر المحيط : 699/2 ، والدر المصون : 133/3 ، وتفسير اللباب: 172/5.

(١٢٣)الدر المصون : 133/3 ، ويُنظر : وتفسير اللباب: 172/5.

(١٢٤)البحر المحيط : 699/2 ، ويُنظر : الدر المصون : 133/3–134 ، وتفسير اللباب: 172/5.

(١٢٥)الدر المصون : 134/3 ، ويُنظر : وتفسير اللباب: 172/5–173.

(١٢٦)يُنظر : الدر المصون : 134/3.

(١٢٧)الوجه الأول : أنها منصوبةٌ على المصدر بفعل مضمر ، فقدَّره بعضهم أمراً ، أي : ولكن ذكِّروهم ذكرى ، وآخرون قدَّروه خبراً أي: ولكن يذكرونهم ذكرى. والثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف أي: ولكن عليهم ذكرى، أو عليكم ذكرى أي: تذكيرهم. والثالث:أنه خبر لمبتدأ محذوف أي:هو ذكري أي: النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرى. يُنظر: الدر المصون: 676/4، وتفسير اللباب: 209/8.

(١٢٨)يُنظر : الدر المصون : 676/4 ، وتفسير اللباب: 209/8.

(١٢٩)الكشاف : 33/2 ، واللباب في علوم الكتاب : 209/8 ، وروح المعاني : 185/7.

(١٣٠)البحر المحيط : 200/4–201 ، ويُنظر : الدر المصون : 677/4 ، وتفسير اللباب: 209/8 .

(١٣١) الدر المصون : 677/4–678 ، ويُنظر : تفسير اللباب: 209/8–210 ، وروح المعاني : 185/7.

(١٣٢)الكشاف : 549/2.

(١٣٣)إملاء ما منَّ به الرحمن : 72/2 ، 92/1.

(١٣٤)البحر المحيط : 573/5.

(*) قرأ ابن أبي عبلة : باسقاطها (إلا لها). ينظر : البحر المحيط : 573/5 ، والدر المصون : 141/7.

(١٣٥)الدر المصون : 142/7–143.

(١٣٦)يُنظر : شرح التسهيل : 221/2–222.

(١٣٧)الكشاف : 430/1 ، ويُنظر : الدر المصون : 480/3 ، وتفسير اللباب : 45/6 ، روح المعاني : 122/4.

(١٣٨)البحر المحيط : 157/3 ، ويُنظر : الدر المصون : 480/3–481 ، وتفسير اللباب : 45/6.

(*) يعني الزمخشري

(١٣٩)هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرميّ الاشبيليّ أبو إسحاق ، له عدة مؤلفات منها : شرح الحماسة ، النكت على تبصرة الصيمريّ (ت 584هـ) وقيل (581هـ). يُنظر : بغية الوعاة : 415/1.

(١٤٠)الدر المصون : 481/3 ، ويُنظر : تفسير اللباب : 45/6.

(١٤١)روح المعاني : 121/4.

(١٤٢)م . ن : 122/121/4.

(١٤٣)يُنظر : معاني القرآن : 150.

(١٤٤)روح المعاني : 122/4.

(١٤٥)هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسيّ المالكيّ العّلامة برهان الدين أبو اسحاق السَّفاقُسيّ النحويّ ، صاحب إعراب القرآن ، أخذ عن أبي حيّان بالقاهرة (ت742هـ). يُنظر : بغية الوعاة : 409/1.

(١٤٦)روح المعاني : 122/4.

(١٤٧)روح المعاني : 122/4.

(١٤٨)يُنظر : النشر في القراءات العشر : 244/2.

(١٤٩)الكشاف : 430/1.

(١٥٠)يُنظر : التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني : ، والنشر في القراءات العشر : 74 ، وإعراب القرآن للنحاس : 51/2–52 ، ومشكل إعراب القرآن : مكي القيسي : 260/1–261 ، والمحرر الوجيز : 278/2 ، والبحر المحيط : 126/4 ، والدر المصون : 572/4 ، وروح المعاني : 123/7.

(١٥١) يُنظر : التيسير :74 ، والنشر :257/2 ، وإعراب القرآن للنحاس : 52/2 ، ومشكل إعراب القرآن : 260/1 ، والكشاف : 12/2 ، وإملاء ما منَّ به الرحمن : 238/1 ، والبحر المحيط : 126/4–127 ، والدر المصون : 572/4 ، وروح المعاني : 123/7 ، والتحرير والتنوير : 176/7–178.

(١٥٢)الكشاف : 12/2 ، ويُنظر : البحر المحيط : 126/4-127، والدر المصون : 573/4.

(*)ديوان الفرزدق : 628 ، ويُنظر : مغني اللبيب : 66/2.

(١٥٣)البحر المحيط : 127/4 ، ويُنظر : الدر المصون : 573/4 ، وتفسير اللباب : 74/8.

(١٥٤)الدر المصون : 574/4 ، ويُنظر : تفسير اللباب: 74/8.

(١٥٥)يُنظر : المحرر الوجيز : 278/1 ، والبحر المحيط : 126/4 ، والدر المصون : 573/4 ، والتحرير والتنوير : 177/7.

(١٥٦)الكتاب : 51/1 ، ويُنظر : إعراب القرآن للنحاس : 52/2.

(١٥٧)مشكل إعراب القرآن : 260/1.

(١٥٨)الكشاف : 199/2 ، ويُنظر : البحر المحيط : 596/4 ، والدر المصون : 581/5 ، وتفسير اللباب : 474/9 ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم : د. عبد الفتاح الحموز : 200/1 ، 853/2.

(١٥٩)الكتاب : 252/1 ، وردود أبي حيان على الزمخشري : 73.

(١٦٠)البحر المحيط : 596/4-597 ، ويُنظر : الدر المصون : 581/5-582 ، وتفسير اللباب: 474/9.

(١٦١)يُنظر : الكتاب : 256/1 ، 274 ، وردود أبي حيان على الزمخشري : 74.

(١٦٢)الدر المصون : 582/5 ، ويُنظر : تفسير اللباب: 474/9.

(١٦٣)أجاز سيبويه حذفه في موضعين ، وكذلك الرضي الاستراباذي . يُنظر : الكتاب : 256/1 ، 274 ، وشرح الرضي على الكافية : 306/1.

(١٦٤)حاشية الشهاب : 259/4.

(١٦٥)يُنظر : الكشاف : 417/4 ، والبحر المحيط : 237/8-238 ، والدر المصون : 104/10.

(١٦٦)البحر المحيط : 238/8 ، ويُنظر : الدر المصون : 104/10-105.

(١٦٧)الدر المصون : 104/10-105.

(١٦٨)يُنظر : م . ن : 503/1 ، 21/3 ، 597/9 إلخ.

(١٦٩)م . ن : 92/3.

ثبت المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

أولاً : **الكتب المطبوعة** :

١ -ارتشَافُ الضَّرب مِن لسَان العَرب:أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة، د. رجب عثمان محمد،ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1، 1418هـ-1998م.

٢ -الأصول في النَّحو : أبو بكر محمّد بن السرّاج النحوي البغدادي (ت316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، (د.ط) ، (د.ت).

٣ -اختيارات أبي حيَّان النحويَّة في البحر المحيط جمعاً ودراسة : الدكتور بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشيد ، الرّياض ، د.ط ، 1420هـ-2000م.

٤ -إعراب القُرآن : أبو جعفر احمد بن محمّد بن إسماعيل النحَّاس (ت 338هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1430هـ-2009م.

٥ -امالي ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح

سلمان قداره ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ودار عمَّار ، عمان – الأردن ، (د.ط) ، 1409هـ/1989م.

٦ –إملاء ما منَّ به الرّحمن من وُجُوهِ الإعرابِ والقراءاتِ في جميعِ القُرآنِ : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ) ، مؤسسة الصادق ، طهران ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1379.

٧ –الانتصار لسيبويه على المبرّد : أبو العبَّاس احمد بن مُحمّد بن وَلاّد التّميمي النَّحوي (ت 332هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور : زُهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1416هـ–1996م.

٨ –بُغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة : الحافظ جلال الدين عبد الرّحمن السيوطي ، تحقيق : د. علي محمَّد عُمر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1426هـ–2005م.

٩ –تاجُ العروس من جواهر القاموس : السِّيد محمَّد مرتضى بن محمّد الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ) ، اعتنى به ووضع حواشيه : الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم ، والاستاذ كريم سيِّد محمّد محمود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1428هـ/2007م.

١٠ التَّأويل النّحوي في القُرآن الكريم : د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط 1 ، 1404هـ–1984م.

١١ تفسير ابن عطيّة المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمَّد عبد الحق بن عطيّة الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق : عبد السَّلام عبد الشافي محمَّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1422هـ–2001م.

١٢ تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي (ت 745هـ) ، حقّق أصُوله وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه : د. عبد الرزّاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1431هـ–2010م.

١٣ تفسير التَّحرير والتَّنوير المعروف بتفسير ابن عاشور : محمَّد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، (د.ط) ، 1984م.

١٤ تفسير الكشّاف عن حقائِق غَوامِض التَّنزيل وعيونِ الأقاويل في وجوهِ التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزَّمخشري (ت 538هـ) ، رتبهُ وضبطهُ وصَحَّحهُ : محمّد عبد السّلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط4 ، 1427هـ–2003م.

١٥ تفسير اللّباب في عُلوم الكتاب : الإمام المَفسّر أبي حفص عُمرَ بن عليّ بن عادل الدِّمشقي الحنبلي (ت880هـ) ، تحقيق وتعلّيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض ، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعيَّة الدكتور محمّد سعد رمضان حسن ، والدكتور محمَّد المتولي الدسوقي حرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1419هـ–1998م.

١٦ تهذيبُ اللغة : أبو منصور محمَّد بن أحمد الأزهريّ (ت 370هـ) ، حققه وقدّم له : عبد السلام هارون ، راجعهُ محمّد عليّ النّجار ، الجزء الرابع عشر ، تحقيق : يعقوب عبد النبي ، مراجعة الأستاذ محمّد عليّ النجار ، مصر الجديدة ، (د.ط) ، 1384–1964.

١٧ التيسير في القراءات السبَّع : الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 44هـ) ، عني بتصحيحه : اوتوبرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1426هـ–2005م.

١٨ حاشية الشُهاب المُسَمّاة عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي : الشيخ أحمد بن محمد بن عمر قاضي القضاة الملقب بشهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي ، دار صادر ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).

١٩ خِزانةُ الأدب ولبّ لُباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط2 ، 1408هـ-1988م.

٢٠ دراسات لأسلوب القرآن الكريم : مُحمَّد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ط) ، 1425هـ-2004م.

٢١ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ (ت 756هـ) ، تحقيق : أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٢ دُروس في المذاهب النحوية : د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربيَّة ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1980 ، وط2 ، 1988م.

٢٣ ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، شرح وتعلّيق : الدكتور محمد حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، (د.ط) ، 1950.

٢٤ ديوان البوصيري : تقديم وشرح الدكتور صلاح الدين الهوَّاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، 1431هـ-2010م.

٢٥ ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري : شرح : د. يُوسف عيد ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1412هـ-1992م.

٢٦ ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، 1986م.

٢٧ ديوان المتنبي : شرح العّلامة أبي البقاء عبد الله العُكبري البغدادي ، ضبط نصوصه وأعدّ فهارسهُ وقدّم له الدكتور عُمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1418هـ-1997م.

٢٨ الرد على النحاة : أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن مضاء القرطبي اللخمي (ت 592هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٩ رصَفُ المباني في شرح حروف المعاني : الإمام أحمد بن عبد النُّور المالقيّ (ت 702هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، ط2 ، 1405هـ-1985م.

٣٠ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السَّيد محمَّد الآلوسي البغدادي (ت 1270هـ) ، عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الثانية بأذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علاّمة العراق (المرحوم السّيد محمد شكري الآلوسي البغدادي) ، إدارة الطَّباعة المنيريّة ودار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، (د.ت).

٣١ كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد (ت 324هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1400هـ-1988م.

٣٢ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن نور الدين علي بن محمَّد بن عيسى (ت900هـ) ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ،

بيروت – لبنان ، ط1 ، 1419هـ–1998م.
٣٣ شرح التسّهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السّيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 2009م.
٣٤ شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرّضي الاستراباذي ، تصحيح وتعلّيق : يُوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، ط2 ، 1383هـ.
٣٥ شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، ضبط الديوان وصحّحه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، 1980م.
٣٦ شرح المفصل: موفّق الدين أبو البقاء بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1422هـ–2001م.
٣٧ قضايا اللغة في كتب التفسير – المنهج – التأويل – الإعجاز : د. الهادي الجطلاوي ، دار محمد علي الحامي ، الجمهورية التونسية ، ط1 ، 1998م.
٣٨ الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، 1408هـ–1988م ، والطبعة الرابعة : 1425هـ–2004م ، الجزء الثاني : الطبعة الثالثة : 1427هـ–2006م ، الجزء الثالث : الطبعة الخامسة : 1430هـ–2009م ، الجزء الرابع : الطبعة الثانية : 1402هـ–1982م ، الجزء الخامس : الطبعة الرابعة : 1426هـ–2006م.
٣٩ كتاب التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1403هـ–1983م.
٤٠ كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السّيد البطليوسي (ت521هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعّودي ،، (د.ط) ، (د.ت).
٤١ لسان العرب : الإمام العّلامة ابن منظور (ت 711هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، ط3 ، (د.ت).
٤٢ المحتسب في تبيّين وجوه شواذّ القراءاتَ والإيضاح عنها : أبو الفتح عُثمان بن جنيّ (ت 392هـ) ، دراسة وتحقيق : محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1419هـ–1998م.
٤٣ مختصر في شواذِّ القُرآن من كتاب البديع: ابن خالويه (ت370هـ)، عالم الكتب ، (د.ط) ، (د.ت).
٤٤ المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي ، دار الأمل ، اربد – الأردن ، ط3 ، 1422هـ–2001م.
٤٥ المدارس النحوية : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط9 ، 1968.
٤٦ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السَّابع والثامن من الهجرة : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1410هـ–1990م.
٤٧ المدرسة البغداديَّة في تاريخ النحو العربي : د. محمود حسني محمود ، مؤسسة الرسالة ، ودار عمّار ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ–1986م.
٤٨ مُشكل إعراب القرآن : مكيّ بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) ، تحقيق : ياسين محمّد السوّاس ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط2 ، (د.ت).

٤٩ معاني القُرآن : أبو حسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البَصْري المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ) ، قدَّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسهُ : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1423هـ–2002م

٥٠ المُعجَمُ الوسيط : قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر ، وأحمد حسن الزيّات ، ومحمّد علي النّجار ، المكتبة الإسلامية ، استانبول – تركيا ، ط2 ، 1380هـ–1960م.

٥١ معجم المقايس في اللغة : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا (ت 395هـ) ، تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، 1414هـ.

٥٢ مُغني اللبيب من كُتُب الأعَاريب : ابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) ، تحقيق : محمَّد مُحيي الدِّين عبد الحميد ، مؤسسة الصادق ، إيران ، ط1 ، 1386.

٥٣ المقتضب : أبو العباس المبرّد (ت 285هـ) ، تحقيق : مُحمَّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ط) ، 1963م.

٥٤ منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه : د. مصطفى الصّاوي الجوينى ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1984م.

٥٥ النشر في القراءات العشر : الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ الجليل علي محمد الضّبّاع ، مصر ، ط 2 ، 1424هـ–2003م.

الرسائل الجامعيّة :

١ –البحث البلاغي في تفسير البحر المحيط : رائد حامد خضير المرعبي (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب – جامعة القادسية ، 1428هـ–2007م

٢ –ردود أبي حيّان على الزمخشري في إعراب القرآن الكريم : حبيب مشخول حسن الخفاجي (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، 1420هـ–1999م.

Abstract

The aim of this research is to know the attitude of Al-Sameen Al-Halabi (756 AH) in his book (Al-Durru Al-Masoon Fi Uloom Al-Kitab Al-Maknoon) of the replies of Abi-Hayyan Al-Andulusi (745 AH) to Al-Zamakhshari. The researcher believes that Al-Sameen Al-Halabi was in the position of defending the attitude of Al-Zamakhshari when he was refuting Abi-Hayyan in a clear way.

In his replies to Abi-Hayyan, Al-Sameen Al-Halabi followed a multi-image and figures approach. He dealt with the origins and evidence that he adopted in refuting the accusations of Abi-Hayyan on Al-Zamakhshari. He followed a scientific approach. So, he replied in different ways according to the need and attitude and the nature of grammatical issue. He replied to him depending on quoting as away throughout hearing.

Sometimes he depended on logical inference to understand the grammatical rules.

The results of the research showed that the reasons that made Al-Sameen Al-Halabi reply to Abi-Hayyan were not doctrinal as they were between Al-Zamakhshari and Abi-Hayyan. It might be that Al-Sameen wanted to direct the attention toward these replies; or it might be because of the misunderstanding between them in one issue, i.e. Abi-Hayyan understood something while Al-Sameen understood something else. This misunderstanding led to the controversy in the other situations, on the evidence that whenever Al-Zamakhshari found some self-dependent analysis, Abi-Hayyan looked for another to refute Al-Zamakhshari with or without an evidence.

Or the reason might be Abi-Hayyan different attitudes when replying to A-Zamakhshari. He never admitted of what he said; so, he attacked him by many accusations.